الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 2 أيلول 2026
العدد 5864 الحادية والعشرون
www.al-akhbar.com Mercredi 2 Septembre 2026 no 5864 21ème année

16 صفحة
100000 ليرة

قضية 10

انتخابات كسر العظم
«غودو» إسرائيل غير آتٍ

هيكل يرفض توسيع «المناطق التجريبية» بلا مقابل إسرائيلي
عون يربط الانسحاب بسلاح الحزب 2

إيران متأهّبة
خياراتنا مفتوحة
7 - 8

(أ ف ب)

أحوال الناس

مطار رياق
مشروع اقتصادي أم حلم بقاعي؟
4

خصخصة البحر
«إعدام بطيء» لصغار الصيادين
4

«عودة» المستوعبات
المصدّرون يدفعون كلفة الحرب مرتين
6

المشهد السياسي

هيكل يرفض توسيع «المناطق التجريبية» بلا مقابل إسرائيلي

عون يربط الانسحاب بسلاح الحزب

يعيش لبنان حالاً من الـ«ستاتيكو» السياسي والأمني، تبدو معها معظم الحركة الداخلية والخارجية عاجزة عن إحداث التحول المنتظر. فالمسارات المفتوحة حول الجنوب، والاتصالات اللبنانية مع العواصم الغربية والعربية، والبحث في مستقبل انتشار الجيش، كلها تتحرك ضمن هامش ضيق لا يسمح، حتى الآن، بالانتقال إلى تسوية فعلية. ومن هنا، تبقى العين معلّقة على التطورات بين إيران والولايات المتحدة، باعتبار أن أي تبدل في هذا المسار، سواء باتجاه تفاهم أو تصعيد، يمكن أن يعيد ترتيب الأولويات الإقليمية ويفتح الباب أمام تغيير قواعد اللعبة في لبنان أيضاً.

وفي انتظار اتضاح وجهة المسار الإيراني - الأميركي، يبدو أن الجنوب هو الساحة التي تتراكم فيها الوقائع أسرع من قدرة السياسة على مواكبتها. إسرائيل تواصل عملياتها العسكرية والتدميرية، فيما تحاول السلطة اللبنانية واهمةً تثبيت مسار موازٍ يقوم على انسحاب إسرائيلي، وانتشار الجيش، وترتيبات أمنية جديدة يفترض أن تحظى برعاية وضمانات أميركية.

وفي هذا السياق، تفيد أوساط سياسية أن قائد الجيش العماد رودولف هيكل أبلغ من يعنيهم الأمر بأنه لن يمضي في توسيع انتشار الجيش ضمن «المناطق التجريبية» ما لم تقدّم إسرائيل في المقابل شيئاً واضحاً، حتى لا يتحول الانتشار اللبناني إلى التزام أحادي الجانب، فيما تواصل إسرائيل الاحتفاظ بمواقعها وتنفيذ عملياتها العسكرية. وبمعنى آخر، فإن الجيش لا يريد الدخول في اختبار أمني لا يملك فيه سوى تقديم التنازلات، فيما تبقى إسرائيل قادرة على فرض وقائع ميدانية جديدة. ومن هنا يمكن فهم جانب من كلام رئيس مجلس النواب نبيه بري عن «المناطق التجريبية»، إذ إن جوهر المسألة لا يتعلق بمجرد انتشار الجيش، بل بما إذا كانت هذه المناطق ستشكّل فعلاً المرحلة الأولى من انسحاب إسرائيلي تدريجي، أم ستتحول إلى ترتيبات تكرّس وجوداً إسرائيلياً جديداً تحت عنوان اختبار قدرة الجيش اللبناني.

وفي السياق نفسه، تروّج أوساط رئيس الجمهورية جوزف عون أنه ينتظر من الأميركيين مقترحاً جديداً يتجاوز الصيغ السابقة، وأنه تبلّغ من الأميركيين أنهم في صدد إجراء اتصالات مع الإسرائيليين بشأن برنامج يمكن أن يقود إلى انسحاب إسرائيلي كامل. ووفق هذه المعطيات، فإن ما ينتظره عون ليس تعهداً عاماً بالانسحاب، بل ينتظر تصوراً متكاملاً يحدد المراحل والآليات والجهات التي يمكن أن تضطلع بالأدوار المطلوبة في الجنوب، خصوصاً أن واشنطن متمسكة بإنهاء مهمة قوات الـ«يونيفل» آخر هذا العام، ولا تزال ترفض أفكاراً فرنسية بإبقاء قوة مراقبين في الجنوب.

وتشير الأوساط إلى أن الأميركيين وعدوا رئيس الجمهورية بتقديم برنامج ووضع آلية للتحقق، وتحديد الجهات التي يمكن أن تؤدي دوراً في الجنوب. وهذه النقطة تبدو مركزية في الحسابات اللبنانية، لأن المطلوب من واشنطن، وفق هذه المقاربة، لا يقتصر على الضغط على إسرائيل للانسحاب، بل يشمل توفير مظلة سياسية وأمنية تمنع انهيار أي تفاهم عند أول احتكاك ميداني. فالسؤال بالنسبة إلى لبنان هو: من يراقب؟ ومن يضمن؟ ومن يحدد وقوع الخرق؟ ومن يملك القدرة على إلزام الطرف المخالف بالعودة إلى الترتيبات المتفق عليها؟

> الجيش لا يريد الدخول في اختبار أمني لا يملك فيه سوى تقديم التنازلات

والأكثر حساسية أن عون، وفق ما يروّج في أروقته، يربط هذه الضمانات بملف يتجاوز الجنوب بكثير. فالمعطيات المتداولة تفيد بأنه، في حال قدّم الأميركيون ضمانات جدية وواضحة بشأن الانسحاب وآلية التحقق والترتيبات الأمنية، فهو مستعد لوضع سلاح حزب الله على الطاولة على مستوى لبنان كله.

وفي هذا الإطار، عرض الأميركيون على لبنان، بحسب المعطيات، استئناف المفاوضات في روما بعد نحو أسبوعين، على أن يضم الوفد اللبناني ممثلين سياسيين وعسكريين. وإذا ما تم تثبيت هذا الموعد، فسيكون ذلك أول اختبار عملي للمسار الذي يتحدث عنه عون، ولا سيما لجهة البحث في مراحل الانسحاب وآليات تنفيذه والتحقق منه، بدلاً من الاكتفاء بالتعهدات العامة. وإلى ذلك، أفادت مصادر «الشرق بلومبرغ» بأن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو سيلتقي رئيس الحكومة نواف سلام في واشنطن في 28 أيلول الجاري.

وفي موازاة التحرك على الخط اللبناني، التقى رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو مساء أمس السفير الأميركي لدى لبنان ميشال عيسى والسفير الأميركي لدى إسرائيل مايك هاكابي، اللذين يقودان المحادثات بين إسرائيل ولبنان، بما يطرح سؤالاً حول ما إذا كانت واشنطن تملك فعلاً صيغة جديدة قابلة للتطبيق، أم أن المفاوضات ستعود إلى الدوران ضمن الشروط الإسرائيلية نفسها.

في المقابل، لا يبدو أن إسرائيل تنتظر اكتمال الصورة السياسية. فالعمليات العسكرية والهدم والتجريف في عدد من المناطق الجنوبية مستمرة، بما يجعل كل يوم إضافي من دون اتفاق قابلاً لإنتاج واقع جديد.

وهنا تبرز المفارقة: بينما يُطلب من الجيش اللبناني إثبات قدرته على تولي الأمن تمهيداً للانسحاب، تواصل إسرائيل عملياتها العسكرية وتحتفظ بمواقعها، بما يجعل مهمة الجيش أكثر تعقيداً. وفي هذه المعادلة، يصبح موقف هيكل من توسيع الانتشار أكثر من تفصيل عسكري؛ إذ يمكن أن يشكل مؤشراً إلى حدود استعداد المؤسسة العسكرية للدخول في ترتيبات لا ترى أن شروطها السياسية والميدانية قد اكتملت.

(الأخبار)

تفجيرات نفّذها العدو في بلدة المنصوري أمس (علي حشيشو)

تقرير

يوسف رجي: وزير للخارجية بالاسم فقط!

رلى إبراهيم

في إحدى زيارات المبعوث الأميركي السابق عاموس هوكشتين إلى رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي، للبحث في ملف ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، لم يُدعَ وزير الخارجية الراحل عبد الله بو حبيب إلى الاجتماع. يومها، اعترض بو حبيب وقاطع الجلسات الحكومية، وعبّر عن موقفه في مقابلة صحافية، ولم يكتفِ بذلك، بل أوصل اعتراضه إلى دوائر القرار في واشنطن.

هكذا أعاد الوزير الراحل الاعتبار إلى وزارته، في واحدة من معارك كثيرة خاضها بو حبيب في الداخل لمنع ميقاتي من اختزال إدارة السياسة الخارجية بشخصه. ويُحسب له أيضاً أنه لم يبصم للموفد الأميركي على تجزئة القرار 1701 بما يتوافق مع المصلحة الإسرائيلية، في خضمّ العدوان الإسرائيلي على لبنان.

الأزمة نفسها يواجهها اليوم وزير الخارجية يوسف رجي، مع فارق أن الوزير «القواتي» يبدو مستبعداً رغم بصمه للأميركيين والإسرائيليين على موقفهم من القرار 1701، وعلى عدم التجديد لقوات «اليونيفل».

وخلافاً لبو حبيب الذي أثبت شجاعة في التصدي لأي محاولة لتجاوزه، يلتزم رجي الصمت إزاء التجاهل الأميركي له، كما إزاء تجاوز رئيسَي الجمهورية جوزيف عون والحكومة نواف سلام لصلاحياته. فبموازاة عدم اصطحاب عون له في زياراته إلى واشنطن وأنقرة وأثينا وروما، وعدم إشراكه في مفاوضات تقع في صلب مهامه، يفعل سلام الأمر نفسه.

وعليه، إذا كان رجي مستبعداً من المفاوضات مع إسرائيل، ويجري تخطيه في إدارة علاقة لبنان بالخارج، ولا سيما مع عواصم القرار المعنية بالملفات اللبنانية، فماذا بقي من دور لوزارة الخارجية؟ والأهم: كيف يقضي وزير الخارجية وقته، إذا كانت الملفات التي يفترض أن تكون في صلب عمله تُدار من دونه؟

> رجي غائب عن وزارته بذرائع أمنية لا تشمل المقاهي والمنتجعات!

يجيب عاملون في وزارة الخارجية بأن وظيفة رجي اليوم لا ترقى حتى إلى مستوى الأمين العام للوزارة، إذ إن هذا المنصب يشمل الشؤون السياسية والإدارية معاً. أما ما يقوم به رجي، فلا يتجاوز تصريف الأعمال الإدارية، من دون أي حضور سياسي يُذكر، ما يجعله أقرب إلى مدير للشؤون الإدارية منه إلى وزير للخارجية.

والإشكالية هنا لا تتعلق فقط بموقف رئيسَي الجمهورية والحكومة. فمنصب وزير الخارجية يتيح لرجي، نظرياً وعملياً، أن يبادر إلى تنظيم برنامج عمل خارجي، وزيارة نظرائه من وزراء الخارجية، وبحث القضايا التي تعني لبنان معهم، ولا سيما في مرحلة تُعد من الأكثر حساسية في تاريخ البلد. غير أن شخصية رجي جعلت منه أقرب إلى «مستكتب» يكتفي بإصدار بيانات الإدانة لمصلحة دول الخليج أو سوريا، فيما باتت لغته، متى تعلّق الأمر بحزب الله وإيران، أقرب إلى خطاب الناشطين القواتيين على مواقع التواصل الاجتماعي، بما يحمله من مصطلحات «ردح» ومزايدات. أما حين يُغيَّب، وتُصادر صلاحياته، ويُختزل دوره، فيلتزم الصمت، شأنه شأن رئيس حزبه سمير جعجع، خشية الاصطدام بأصحاب الرضى الأميركي والسعودي في المرحلة الراهنة.

وللتعويض عن ذلك، لا يملّ وزراء ونواب معراب من التفاخر بإعلان رجي السفير الإيراني المعيّن في بيروت محمد رضا شيباني شخصاً غير مرغوب فيه. ولعل السبب أنه ليس في «ذمة» رجي أي «إنجاز» يعتدّ به سوى تصريف المعاملات. وهذه المهمة نفسها بات يؤديها بالحد الأدنى، متذرعاً بمبررات أمنية لتبرير عدم حضوره إلى الوزارة. لكن يبدو أن هذا التهديد الأمني لا يمتد إلى المقاهي والمنتجعات!

وحتى «الإنجاز التاريخي» الذي سجله رجّي و«القوات»، باعتبار السفير الإيراني المعين محمد رضا شيباني شخصاً غير مرغوب فيه، سُحب من رصيد الوزير وحزبه، مع منح شيباني إقامة لمدة ستة أشهر، خلافاً لطلب وزارة الخارجية منه مغادرة الأراضي اللبنانية. وهو ما دفع مسؤولين قواتيين إلى مطالبة جعجع بالرد على ما اعتبروه «اعتداءً مباشراً» على رجي وصلاحياته، بعدما جرى نقض قرار اتخذه والالتفاف عليه. ويرى هؤلاء أن المسألة لا تتعلق بالسفير الإيراني وحده، بل بخطة ممنهجة للجم حضور «القوات» داخل الحكومة وإفشال عمل وزرائها. ولذلك حذّروا جعجع من ارتدادات الأمر انتخابياً وسياسياً على معراب، ومن انعكاسه على صورتها لدى الخارج. فجعجع كان يستمد جزءاً من امتيازاته السياسية من الخارج، لأنه «يجرؤ حيث لا يجرؤ الآخرون»، ولأنه، وفق الصورة التي سوّقها لنفسه، «رأس الحربة الوحيد» في مواجهة حزب الله. إلى أن جاء عون وتجاوز سقفه العالي، وسحب بساط الدعم والرضى الخارجي من تحت قدميه. ومنذ ذلك الحين، لم تعد معراب وحدها من يرفع السقف.

مقالة

الانسحاب مرتبط بـ«تقدّم قابل للقياس» لا بجدول زمني ثابت

إسرائيل تريد «احتكاكاً حقيقياً» بين الجيش وحزب الله!

حمزة الخنسا

لم تعد إسرائيل تقيس أداء الجيش اللبناني في الجنوب بمدى قدرته على الانتشار، بل بمدى استعداده لتفكيك بنية حزب الله ومنعه من العودة إلى المناطق التي تنسحب منها قوات الاحتلال. وفيما تقدّم وسائل الإعلام الإسرائيلية نتائج «المناطق التجريبية» بوصفها غير مُرضية، تتبلور تدريجياً معادلة تتيح لتل أبيب ربط أي انسحاب إضافي بما تسمّيه «تقدّماً قابلاً للقياس» في نزع سلاح الحزب. وبذلك، يتحوّل أداء الجيش من شأن لبناني داخلي إلى «معيار تشغيلي» يحدّد مستقبل الاحتلال الإسرائيلي للجنوب.

حين بدأ مشروع «المناطق التجريبية» في الجنوب في تموز الماضي، لم يقدّمه العدو باعتباره مجرّد عملية تسليم وتسلّم بين جيشين. فمنذ البداية، حمل المشروع وظيفة اختبار قدرة الدولة اللبنانية، عبر جيشها، على الحلول محل قوات الاحتلال ومنع حزب الله من إعادة بناء حضوره العسكري في المناطق التي ينسحب منها العدو.

وبحسب التقييمات الإسرائيلية، تمثّل المناطق التجريبية «اختبار سيادة» للجيش اللبناني، المطلوب منه، وفق التصوّر الإسرائيلي، تحويل الانتشار العسكري إلى سيطرة فعلية على الأرض، بما يضمن عدم إعادة بناء البنية العسكرية للحزب بعد الانسحاب الإسرائيلي. ولهذا اكتسبت نتائج هذه المناطق أهمية تتجاوز مساحتها الجغرافية، بعدما دخلت في صلب النقاش الإسرائيلي حول مستقبل الانسحاب. فالمعادلة الإسرائيلية تصرّ على أن الانسحاب ليس مرتبطاً بجدول زمني ثابت، وقد وُضع الإطار السياسي لهذه المعادلة علناً مع توقيع اتفاق الإطار الثلاثي في واشنطن في 26 حزيران الماضي. يومها، قال السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة يحيئيل لايتر، إن إسرائيل ستبقي قواتها في المنطقة الأمنية في جنوب لبنان إلى أن يثبت الجيش اللبناني قدرته على تفكيك حزب الله وتحمّل المسؤولية الأمنية.

> تحوّلت الرواية الإسرائيلية حيال الجيش اللبناني من «اختبار السيادة» إلى «فشل التجربة»

والأهم في كلام لايتر أنه ربط الانسحاب بـ«تقدّم قابل للقياس» يحرزه الجيش اللبناني، لا بموعد مُحدّد. وبحسب الصيغة التي عرضها، فإن تسليم مناطق اختبار إضافية يُفترض أن يتمّ كلّما تحقّقت المعايير المطلوبة. ومنذ ذلك الحين، بات أداء الجيش اللبناني، في المعادلة الإسرائيلية، شرطاً مُسبقاً للانسحاب، لا نتيجة يُفترض أن تترتّب عليه.

أخيراً، انتقلت الرواية الإسرائيلية حيال الجيش اللبناني من «اختبار السيادة» إلى الحديث عن «فشل التجربة». وفي هذا السياق، نشر موقع «والـلا» في 27 آب تقريراً قال فيه إن إسرائيل أبلغت الولايات المتحدة بأن «التجربة في جنوب لبنان فشلت»، مستنداً إلى «معلومات وتقييمات» إسرائيلية تعكس عدم الرضى عن أداء الجيش في التعامل مع بنى حزب الله وعناصره. ولم تتوقف الانتقادات الإسرائيلية عند الحديث عن نقص في القدرات أو المعدّات، إذ قال مسؤول أمني إسرائيلي إن المشكلة تكمن في غياب «احتكاك حقيقي» بين الجيش وحزب الله، منتقداً تركيز الجيش على «التنسيق» بدلاً من اتخاذ خطوات حاسمة، أي استخدام القوة في مواجهة الحزب عندما يرفض التخلّي عن سلاحه أو منشآته.

وفي 31 آب، أضيف عنصر آخر إلى هذه السردية. ففي تقرير بثّته هيئة البث الإسرائيلية، قال «مسؤول أميركي كبير» إن ضباطاً في الجيش اللبناني أبدوا اعتراضاً على انسحاب إسرائيلي فوري من الجنوب، خشية أن يستغل حزب الله الفراغ ويعود إلى المناطق التي أُبعد عنها. وإذا أُخذت هذه الرواية ضمن سياق الخطاب الإعلامي الإسرائيلي، فإنها تضيف بعداً جديداً إلى مبرّرات استمرار الاحتلال. فالمسألة، وفق هذا الطرح، لم تعد تقتصر على التشكيك الإسرائيلي في قدرة الجيش، بل تصل إلى الإيحاء بأن بعض ضباطه أنفسهم لا يثقون بقدرته على منع حزب الله من ملء الفراغ الذي قد ينشأ عن انسحاب إسرائيلي سريع.

ومع أن هذه الرواية تستند إلى مسؤول أميركي مجهول الهوية، ولا تمثّل موقفاً رسمياً لقيادة الجيش اللبناني، فإن تداولها إسرائيلياً يؤدّي وظيفة سياسية واضحة: إذا كان الجيش نفسه يخشى الانسحاب السريع، يصبح استمرار الاحتلال في الجنوب قابلاً للتسويق باعتباره إجراءً انتقالياً لسدّ فراغ أمني تعجز السلطات اللبنانية عن ملئه.

وعليه، ترسم المُعطيات الإسرائيلية بصورة متزايدة المعيار الذي يجري وضعه أمام الجيش. فالانتشار العسكري وحدَه لا يبدو كافياً، كما أن وجود وحدات الجيش على الطرق وفي البلدات لا يشكّل، من المنظور الإسرائيلي، دليلاً حاسماً على انتقال السيطرة الأمنية. المطلوب هو «نتائج قابلة للقياس»، كما توحي التغطيات العبرية، من بينها مشاهد لأسلحة يصادرها الجيش اللبناني، ومُنشآت عسكرية وأنفاق يقوم بتفجيرها، وربما عناصر من حزب الله يجري توقيفهم بعد مواجهات على خلفية رفضهم الانصياع لقرار الدولة. وكأنّ إسرائيل بذلك ترسم المشهد المُراد للسلطة اللبنانية تنفيذه قبل الوصول إلى اتفاق على آلية تضمن، بعد الانسحاب الإسرائيلي، عدم إعادة بناء البنية العسكرية للحزب في المنطقة.

وهنا تكتسب «آلية التحقّق الدولية» أهمية إضافية. فغياب آلية مُتّفق عليها للتحقّق من عملية نزع السلاح يُعرقل، وفق التقدير الإسرائيلي، توسيع المناطق التجريبية. لكنّ السؤال الأهم لا يتعلق فقط بوجود آلية للتحقّق، بل بمن يضع معاييرها ومن يملك حق الحكم على نتائجها. هنا تقول مصادر ميدانية مواكبة إنه إذا كان توسيع الانسحاب الإسرائيلي مرتبطاً بمؤشرات أداء، وكانت إسرائيل طرفاً أساسياً في تقييم تحقّق هذه المؤشرات، فإن تل أبيب تحتفظ بذلك بهامش واسع لتحديد ما إذا كان الإنجاز اللبناني قد بلغ المستوى الذي يسمح بالانتقال إلى المرحلة التالية. وبالتالي، لم تعد المسألة تتعلق بما يفعله الجيش، بل أيضاً بالجهة التي ستقرّر إن كان ما فعله كافياً. وهذا بحسب المصادر نفسها، وصفة سريعة لاستدعاء مواجهة مباشرة بين الجيش اللبناني وحزب الله بوصف الأول «أداة الدولة لفرض احتكار السلاح»، وبوصف الثاني «الجهة التي تعرقل قيام الدولة بتنفيذ التزاماتها أمام المجتمع الدولي».

تحقيق

مطار رياق... مشروع انتعاش اقتصادي أم حلم بقاعي؟

سامر الحسيني

منذ أكثر من نصف قرن، يتناقل البقاعيون حلماً بتحوّل مطار رياق من قاعدة عسكرية إلى بوابة جوية مدنية تتيح نقل محاصيلهم إلى الأسواق العربية والأوروبية، وتستقبل الركاب والاستثمارات، وتتصل بمنطقة اقتصادية حرّة تعيد إلى البقاع موقعه على خريطة الإنتاج والتجارة. المشروع طرحه رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع ومؤسيسها الفرد سكاف عام 1973، باعتباره حاجة اقتصادية وإنمائية للمنطقة. ومنذ ذلك الحين، لم يغب عن البرامج الانتخابية والوعود السياسية وبعض البيانات الوزارية، فيما بقي المطار عملياً قاعدة جوية، وبقيت فكرة تشغيله المدني مُعلّقة بين الوعود والدراسات.

ويقول رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع، منير التيني، إن تشغيل مطار رياق بقي من المطالب الثابتة في عمل الغرفة، نظراً إلى ما يمكن أن يوفره للقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية.

ويعود إنشاء مطار رياق إلى الحرب العالمية الأولى. ففي عام 1914، وضعت القوات الألمانية الموقع في الخدمة كمنشأة للطيران العسكري، قبل أن ينتقل إلى سيطرة القوات الفرنسية بعد انتصار الحلفاء وانتهاء الحرب. وفي عام 1920، أعاد الجنرال هنري غورو تدشين المطار بعد توسعته وتأهيله، ليواصل أداء دوره كمرفق جوي في البقاع. لكن المحطة الأبرز في تاريخ مطار رياق جاءت بعد الاستقلال، إذ تحوّل الموقع عام 1949 إلى أول قاعدة جوية فعلية للجيش اللبناني. ومن مدرجه بدأت مرحلة تأسيس سلاح الجو اللبناني وتطوّره.

بعد قرار الحكومة تشغيل مطار القليعات، يعود مطار رياق إلى الواجهة، لا بوصفه مطلباً مناطقياً فحسب، بل باعتباره واحداً من الأسئلة المرتبطة بمستقبل الاقتصاد البقاعي. وفي قلب النقاش، تقف الزراعة. فسهل البقاع من أهم مناطق الإنتاج الزراعي في لبنان، ويضم مساحات واسعة من كروم العنب وبساتين الأشجار المثمرة وحقول الخضر والورقيات والأعشاب. وتواجه هذه المنتجات، ولا سيما السريعة التلف، صعوبات كبيرة في الوصول إلى الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع كلفة النقل وطول مدة الشحن.

عضو تجمع منتجي العنب في لبنان، المهندس مهدي عودة، يرى أن وجود مطار للشحن في وسط سهل البقاع يفتح آفاقاً واسعة أمام تطوير القطاع الزراعي، ويشجّع المزارعين والمستثمرين على اعتماد أصناف ذات قيمة اقتصادية مرتفعة وقابلة للتصدير جواً. ويوضح أن توفير وسيلة نقل سريعة وقريبة

> **بعد نصف قرن من الوعود، يحتاج البقاع إلى دراسة جدوى وأرقام واضحة، لا إلى وعد جديد بتشغيل المطار**

من الحقول والكروم سيؤدي إلى زيادة كميات التصدير وتوسيع المساحات المزروعة، مشيراً إلى أن «صادرات العنب عبر مطار رياق يمكن أن تصل في الموسم إلى نحو 100 طن يومياً. كما أن إجمالي الصادرات الزراعية اليومية، من عنب وفواكه وخضر وورقيات وأعشاب، قد يراوح بين 150 و200 طن، إذا توافرت البنية التشغيلية المناسبة والأسواق وخطوط الشحن المنتظمة». ويؤكد عودة أن اختصار المسافة والزمن بين الحقل وسوق الاستهلاك الخارجي يشكّل عاملاً حاسماً في الحفاظ على جودة المنتجات اللبنانية وقيمتها التجارية، ولا سيما في الأسواق التي تتطلب وصول البضائع خلال ساعات قليلة من القطاف والتوضيب. ومن شأن هذه السرعة أن ترفع القدرة التنافسية للمنتج اللبناني، وتزيد الطلب عليه، وتحدّ من الخسائر الناتجة من التأخير وتراجع الجودة. كما يمكن أن تدفع المزارعين إلى توسيع كروم العنب وبساتين الأشجار المثمرة وزيادة زراعة المنتجات القابلة للتصدير الجوي.

بدوره، رئيس الاتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين، إبراهيم الترشيشي، يذهب أبعد في تقييمه للمشروع. فهو يعتبر أن تشغيل مطار رياق تجارياً يمكن أن يشكّل فرصة لإنعاش قطاعات إنتاجية بكاملها، خصوصاً إذا ترافق مع منطقة حرّة ومرافق لوجستية متخصصة، لافتاً إلى أن «كلفة النقل المرتفعة تشكّل إحدى العقبات الأساسية أمام تصدير المحاصيل الزراعية اللبنانية. فالنقل البري البطيء والمكلف يحول في كثير من الأحيان دون تصدير الورقيات والأعشاب وبعض أصناف الخضر والفواكه، بسبب تراجع جودتها خلال الطريق، ما يدفع المصدرين إلى الإحجام عن شحنها ويؤدي إلى تكدسها في السوق المحلية وانهيار أسعارها».

أما وجود مطار قريب من مناطق الإنتاج، فيمكن أن يختصر مراحل النقل ويمنح المزارعين فرصة الوصول إلى أسواق جديدة، بدلاً من حصر خياراتهم في الأسواق التي يمكن بلوغها براً أو بحراً». كذلك «يتيح موقع رياق إمكانية خدمة جزء كبير من الإنتاج الزراعي في مختلف مناطق البقاع، واستقطاب منتجات من الجنوب والشمال عند توافر شبكة طرق وخدمات لوجستية مناسبة».

ولا تقتصر فوائد المطار على الزراعة وحدها، إذ يمكن أن يشكّل، في حال تشغيله، نواة لمنظومة اقتصادية أوسع تدعم الصناعات الغذائية والتحويلية، وتشجّع على إنشاء مراكز للتوضيب والتبريد والتخزين، ومختبرات لمراقبة الجودة، ومحطات للحجر الزراعي، فضلاً عن تنشيط قطاعات النقل والخدمات الجمركية والتأمين والتسويق. ومن شأن هذه الدورة الاقتصادية أن تخلق فرص عمل جديدة، وأن تسهم في إعادة توزيع النشاط الاقتصادي بصورة أكثر توازناً بين العاصمة والمناطق.

وبحسب المطالبين بالمشروع، لا ينفصل هذا الدور الاقتصادي عن الوظيفة المحتملة للمطار في حركة الركاب. فموقع رياق في قلب البقاع يمكن أن يختصر على سكان المنطقة جزءاً من الرحلة إلى مطار بيروت، كما يمكن أن يسهّل وصول المغتربين والزوار إلى البقاع، في ظل ما تتمتع به المنطقة من مقوّمات سياحية وطبيعية وأثرية. ويرى هؤلاء أن حركة الركاب يمكن أن تكتسب أهمية خاصة في المواسم السياحية، إذا ما جرى ربط المطار بمسار سياحي متكامل يضم زحلة وبعلبك وعنجر، إلى جانب المواقع الدينية والأثرية والطبيعية المنتشرة في مختلف مناطق البقاع. وفي هذه الحالة، لا يعود المطار مجرد مرفق للنقل، بل يتحوّل إلى بوابة للمنطقة، تربط إنتاجها الزراعي والصناعي بأسواق الخارج، وتفتح في الوقت نفسه طريقاً أقصر أمام الزوار والمغتربين إلى وجهاتهم السياحية.

من يدفع الكلفة؟

غالباً ما يُناقش مشروع مطار رياق من زاوية فوائده الاقتصادية، لكن الجانب الآخر من المعادلة هو الكلفة. فالمطار المدني يحتاج إلى منشآت للشحن والركاب، وأنظمة سلامة وملاحة، وتجهيزات جمركية وصحية وزراعية، ومستودعات تبريد، وربط فعّال بشبكة الطرق، فضلاً عن كلفة التشغيل والصيانة. وتقول مصادر متابعة إن الأسئلة التي يجب أن تسبق أي التزام مالي هي: هل يكفي أن يكون المطار قريباً من الحقول لجعل كلفة الشحن الجوي أقل من الخسارة التي يتكبّدها المنتج حالياً؟ وهل يستطيع المصدر اللبناني مواجهة منتجات منافسة آتية من دول تملك شبكات شحن جوي أكثر تطوراً؟ وهل يوجد طلب خارجي منتظم يستوعب هذه الكميات؟ وهل توجد كثافة سكانية وحركة سفر كافية لتشغيل خطوط ركاب منتظمة؟ وإلى أي وجهات؟ وهل يمكن لشركات الطيران أن تجد في رياق سوقاً مستقرة طوال العام، لا حركة موسمية فقط؟

بعد أكثر من نصف قرن على طرح المشروع، لا يحتاج البقاعيون إلى وعد جديد بتشغيل مطار رياق بقدر ما يحتاجون إلى دراسة اقتصادية وفنية مستقلة، وأرقام واضحة لحجم الشحن المتوقع، وتقدير لحجم الاستثمار المطلوب، وتحديد لنموذج الإدارة والتمويل، ودراسة للسوق والوجهات المحتملة، وخطة زمنية لتنفيذ المشروع. إذا أثبتت الدراسة أن مطار رياق قادر على أن يصبح مركزاً للشحن الجوي، فالسؤال يصبح: لماذا التأخير؟ وإذا لم تثبت الجدوى، فالسؤال يصبح: لماذا الاستمرار في تقديم المشروع كأنه حقيقة اقتصادية جاهزة؟

(هيثم الموسوي)

«قانون الصيد المائي» يُخصخِص البحر: «إعدام بطيء» لصغار الصيادين!

رأجانا حمية

بعد أقلّ من أسبوعين على إقرار مجلس النواب مشروع قانون «الصيد المائي وتربية الأحياء المائية»، أعاد رئيس الجمهورية جوزف عون، القانون إلى المجلس طالباً إعادة النظر فيه. للوهلة الأولى، اعتقد المعنيون، ولا سيما الصيادين الذين سبق أن اعترضوا على القانون، أن ردّه جاء استجابة لملاحظاتهم. لكن سرعان ما تبيّن لهم أن أسباب الرد لا تمتّ بصلة إلى ذلك، إذ انحصرت في ملاحظة واحدة تتعلق بالمادة 124، التي خصّصت موظفي دائرة الصيد المائي والبري بنسبة من عائدات الغرامات ومن حصيلة بيع المضبوطات في المزادات العلنية. واعتبر عون أن هذا التخصيص يخالف مبدأ الشيوع ويحرم الخزينة العامة من جزء من إيراداتها.

وبذلك، يرى الصيادون أن ردّ رئيس الجمهورية لم يمسّ جوهر القانون الذي أقرّ بشبه إجماع نيابي، رغم أن غالبية النواب الذين صوّتوا عليه لم يكونوا لم يطّلعوا على مضمونه. والأكثر إثارة للاستغراب أن المجلس أقرّ القانون بمادة وحيدة، علماً أنه يتألف من 130 مادة.

صيّادو «الفلوكة» خارج القانون

تكمن خصوصية بحر لبنان في أنه ظلّ مفتوحاً أمام الفقراء وصغار الصيادين، وشكّل لعقود ملاذهم لتأمين لقمة عيشهم. ويكاد الأسطول اللبناني يكون فريداً في تركيبته، إذ يتألف في غالبيته من قوارب صغيرة يقلّ طولها عن 12 متراً، ومعظمها من نوع «الفلوكة» التي لا يتجاوز طولها 6 أمتار، وتعمل بمحركات بسيطة.

وتقدّر الحركة النقابية في لبنان نسبة هذا النوع من القوارب بنحو 96% من إجمالي الأسطول. لذلك، لا يمكن التعامل مع هؤلاء الصيادين بوصفهم مجرد عمال، إذ إنهم جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي للمدن والبلدات الممتدة على طول الساحل.

وقد مرّت على الصيادين أزمات ومصائب كثيرة، لكنهم لم يتركوا البحر، إذ لا مصدر رزق آخر لكثير منهم. واليوم، يخشى هؤلاء أن تأتي الدولة لإقصائهم عبر قانون يرون أنه يفتح البحر أمام أصحاب الرساميل والمحتكرين. وهو القانون الذي وصفته وزارة الزراعة بأنه «تحوّل نوعي» في السياسة الوطنية لإدارة الثروة السمكية، قبل أن يردّه رئيس الجمهورية، فاتحاً الباب مجدداً، ولو موارباً، أمام إعادة النقاش في مضمونه.

وعليه، جدّد الصيادون رفضهم ما يسمّونه «قانون وزارة الزراعة»، معتبرين أنه يثير «هواجس مشروعة، ويؤسس لمرحلة قد يصبح فيها أصحاب الرساميل أكثر حماية من أصحاب المهنة الذين أفنوا أعمارهم في البحر»، وفق اتحاد نقابات العاملين في الصيد وتربية الأسماك. ولعلّ ما يثير غضب هؤلاء أكثر من مضمون القانون نفسه هو «العقلية التي أنتجته، والتي تتحدث عن الاستثمار قبل الإنسان، وعن المشاريع قبل الصيد، وعن الشركات قبل مئات العائلات التي تعيش منذ عشرات السنين من خير البحر». لذلك، يدعون إلى «إعادة فتح النقاش وإدخال تعديلات تكرّس حماية الصيادين بنصوص واضحة لا تحتمل التأويل». وكان الصيادون قد عبّروا عن الموقف نفسه قبل ردّ القانون، معتبرين أن «ما خرج من جلسة المجلس النيابي ليس القانون الذي وضعنا ملاحظاتنا عليه»، وفق رئيس جمعية الصيادين في ميناء الجنّاح، إدريس عتريس، الذي لا يملك مصدر رزق سوى «فلوكة» بطول مترين ونصف متر. ويرى أن القانون الجديد يهدد، مثله مثل مئات الصيادين، مصدر رزقهم، بدءاً من أبسط الشروط وصولاً إلى أكثرها تعقيداً. فعلى سبيل المثال، يشترط القانون «تجهيز مراكب الصيد بوسائل تبريد ملائمة لتخزين الأحياء المائية المصطادة» (المادة 12)، ويلزمها بـ«المواصفات المعيارية الفنية الخاصة بمراكب الصيد ومعدّاته» (المادة 14)، كما يتيح لوزير الزراعة تحديد «أي شروط أخرى تبعاً للتقدم التكنولوجي» (المادة 15). وإلى هذه المتطلبات، تضاف الصلاحيات الواسعة الممنوحة للوزير، من الترخيص إلى منح الاستثناءات.

هكذا، تجاهل المشرّع الخصوصية اللبنانية، فأخضع صغار الصيادين، وهم في غالبيتهم من محدودي الدخل، لمعايير أقرب إلى المعايير الصناعية، بما يرفع كلفة العمل عليهم ويفتح الباب، عملياً، أمام احتكار القادرين مالياً لقطاع الصيد، وتحويل الصيادين الصغار إلى «عمال غير نظاميين معرّضين للملاحقة والعقوبات»، وفق تحذير «الحركة الزراعية».

(مروان بو حيدر)

وبدلاً من أن ينطلق تنظيم القطاع وتحديث تشريعاته من مقاربة تحقق العدالة الاجتماعية، عبر تحسين ظروف عمل الصيادين الصغار وتحصين حقوقهم في البحر قبل فتح المجال أمام الشركات الكبرى ومراكب الصيد الأجنبية، يحمّل القانون هؤلاء سلسلة من الالتزامات والعقوبات من دون أن يوفر لهم حماية اجتماعية مقابلة. فالمادة 16، مثلاً، تلزم الصياد بالحصول على بطاقة صياد محترف، من دون أن تربطها بأي حقوق أو منافع اجتماعية. وكأن يفترض، بحسب «الحركة الزراعية»، ربط القانون بقانون التقاعد الجديد بشكل واضح ومُلزم «مع توفير آليات دعم لدفع الاشتراكات عبر صندوق خاص مثلاً». أمّا الأكثر إجحافاً، فهو الباب العاشر المتعلّق بالعقوبات. فبدلاً من العمل على برامج دعم لتحديث المعدّات، سيُعاقب الصياد الذي «لا يملك ثمن شبكة قانونية جديدة».

بيع البحر واسماكه

الأكثر فجاجة ما يذهب إليه القانون في فتح مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية أمام مراكب الصيد الأجنبية والأساطيل الصناعية، بموجب تراخيص يصدرها وزير الزراعة (المادة 50)، في انجرار واضح وراء «وهم اقتصادي» يروّج له مؤيدو القانون، مفاده أن هذه الخطوة ستدرّ إيرادات على الخزينة من خلال «رسوم التراخيص». لكن النتيجة الفعلية قد تكون حرمان صغار الصيادين من «رزقتهم»، بعدما تتولى البواخر العملاقة «المرخّصة» جرف الثروة السمكية على نطاق واسع.

وتزداد خطورة هذه التقنية، المعروفة بـ«الجرف القاعي»، نظراً إلى آثارها البيئية. فبحسب التقرير العلمي الذي أعدّته «الحركة الزراعية» حول تداعياتها، يقوم هذا النوع من الصيد على احتكاك مباشر وعنيف بقاع البحر، ما يؤدي إلى تدمير البنى البيئية التي تشكّلت على مدى آلاف السنين، وإتلاف الأعشاب البحرية والكائنات القاعية، وتعكير المياه وخفض مستويات الأوكسيجين، فضلاً عن تعزيز الصيد العرضي الذي يطال الأسماك الصغيرة غير الناضجة والسلاحف البحرية والأنواع غير التجارية. والنتيجة، وفق التقرير، تسريع انهيار المخزون السمكي وتقليص القدرة التكاثرية للأنواع ذات القيمة الاقتصادية.

أما الأخطر، فهو أن تأثير الصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة لا يبقى محصوراً فيها، باعتبارها ليست منطقة معزولة بيولوجياً. فالأسماك فيها تشكّل أرصدة متداخلة أو مهاجرة، واستنزافها في المياه العميقة ينعكس مباشرة على الكميات التي تصل إلى المناطق الساحلية، حيث يعتمد الصياد اللبناني الصغير على رزقه.

بلغة الصيادين، تبدو المنافسة محسومة سلفاً لمصلحة البواخر العملاقة. فالباخرة التي تستخرج مئات الأطنان من الأسماك تستطيع بيع الكيلوغرام «بين دولار ودولارين»، فيما الصياد الذي يقضي يومه في «الفلوكة» لبعود بثلاثة كيلوغرامات فقط، يبيع الكيلوغرام بـ10 أو 15 دولاراً، ما يعني أنه «سيجد نفسه مطروداً من البحر»، يقول عتريس.

وبعيد فتح البحر أمام الشركات الأجنبية والمراكب العملاقة الصيادين بالذاكرة 51 عاماً إلى الوراء، حين انتفضوا، ومعهم الشهيد معروف سعد، في وجه ترخيص أصدره رئيس الجمهورية آنذاك لشركة «بروتيين» لاحتكار الصيد البحري على امتداد الشاطئ اللبناني. والمفارقة أن القانون المطروح اليوم لا يعيد إنتاج التجربة نفسها مع شركة واحدة، بل يفتح الباب أمام عدة شركات وأساطيل، ما يهدد بدفع الصياد اللبناني،

> **شروط صعبة على صيّادي «الفلوكة» والقانون يتوعد صغار الصيادين بالعقوبات بدلاً من تمكينهم وتأمين حماية اجتماعية لهم**

تدريجياً، إلى خارج قطاع الصيد.

الاستزراع المائي

يفرد القانون باباً كاملاً للاستزراع المائي (الباب السابع: منشآت تربية الأحياء المائية)، ويمتد على أربعة فصول من المواد 81 إلى 97). وهو عملياً، يفتح باب الخصخصة، إذ تمنح المواد 81 إلى 87 وزارة الزراعة صلاحيات استثنائية لترخيص إنشاء مزارع «في المياه اللبنانية وعلى الأملاك العامة والخاصة»، بما يعطي صاحب الترخيص «حق الملكية الفردية أو المؤسسية للمخزونات السمكية المُنتَجة»، كما حق استثمار الشحن الجوي أقل من الخسارة التي يتكبّدها المنتج حالياً؟ وهل يستطيع المصدر اللبناني مواجهة منتجات منافسة آتية من دول تملك شبكات شحن جوي أكثر تطوراً؟ وهل يوجد طلب خارجي منتظم يستوعب هذه الكميات؟ وهل توجد كثافة سكانية وحركة سفر كافية لتشغيل خطوط ركاب منتظمة؟ وإلى أي وجهات؟ وهل يمكن لشركات الطيران أن تجد في رياق سوقاً مستقرة طوال العام، لا حركة موسمية فقط؟

بعد أكثر من نصف قرن على طرح المشروع، لا يحتاج البقاعيون إلى وعد جديد بتشغيل مطار رياق بقدر ما يحتاجون إلى دراسة اقتصادية وفنية مستقلة، وأرقام واضحة لحجم الشحن المتوقع، وتقدير لحجم الاستثمار المطلوب، وتحديد لنموذج الإدارة والتمويل، ودراسة للسوق والوجهات المحتملة، وخطة زمنية لتنفيذ المشروع. إذا أثبتت الدراسة أن مطار رياق قادر على أن يصبح مركزاً للشحن الجوي، فالسؤال يصبح: لماذا التأخير؟ وإذا لم تثبت الجدوى، فالسؤال يصبح: لماذا الاستمرار في تقديم المشروع كأنه حقيقة اقتصادية جاهزة؟

الشاطئ هو بمثابة «إعطاء شيك على بياض لإستباحة الثروة السمكية»، وإضافة ذلك بـ«سذاجة تشريعية في عالم الصيد الصناعي المعروف بالتلاعب بالبيانات».

تشير «الحركة الزراعية» أيضاً إلى انتقادات أخرى، ومنها حرمان الصياد الفلسطيني من العمل (المادة 15)، وربط الصيد في أعالي البحار بالاتفاقيات الدولية فقط، من دون تأكيد عدم المساس بالسيادة البحرية اللبنانية، خاصة في ظل النزاعات الحدودية القائمة (المادة 24).

هكذا، انقلبت وظيفة التحديث التشريعي من التنظيم إلى عرض البحر وأسماكه للبيع. ولذا، فهم الصيادون من القانون أن أحداً «لا يريد صيادي سمك»، يقول أمين سر النقابة في ميناء صيدا، محمد غالب السمرا، معتبراً أنه «إعدام يمارسونه بحقنا على البطيء». وإذ كان لسان حال الصيادين أنهم «تحت القانون»، إلا أن ذلك لا يعني أن يأتي «على حساب لقمة عيشهم والتزاماتها وبيوتهم»، يحذّر السمرا.

إلى المواجهة

من الانتقادات للقانون أيضاً، هو فقدان القدرة على مراقبة عمل السفن الأجنبية، نظراً إلى الواقع المهترئ للبحرية اللبنانية ووزارة الزراعة، التي تعاني من نقص حادّ في الموارد اللوجستية. فهي «لا تملك قوارب مراقبة كافية ولا وقوداً أصلاً لتسيير الدوريات، ولا أنظمة رصد عبر الأقمار الاصطناعية لمراقبة المنطقة الاقتصادية الخالصة...». وبالتالي، ستكتفي بالسجلّات الذي سيقدّمها الربّان فقط (المادة 52). ولذا، ترى «الحركة الزراعية» أن منح تراخيص لسفن أجنبية للعمل بعيداً عن الشاطئ هو بمثابة «إعطاء شيك على بياض لإستباحة الثروة السمكية»، وإضافة ذلك بـ«سذاجة تشريعية في عالم الصيد الصناعي المعروف بالتلاعب بالبيانات».

تشير «الحركة الزراعية» أيضاً إلى انتقادات أخرى، ومنها حرمان الصياد الفلسطيني من العمل (المادة 15)، وربط الصيد في أعالي البحار بالاتفاقيات الدولية فقط، من دون تأكيد عدم المساس بالسيادة البحرية اللبنانية، خاصة في ظل النزاعات الحدودية القائمة (المادة 24).

هكذا، انقلبت وظيفة التحديث التشريعي من التنظيم إلى عرض البحر وأسماكه للبيع. ولذا، فهم الصيادون من القانون أن أحداً «لا يريد صيادي سمك»، يقول أمين سر النقابة في ميناء صيدا، محمد غالب السمرا، معتبراً أنه «إعدام يمارسونه بحقنا على البطيء». وإذ كان لسان حال الصيادين أنهم «تحت القانون»، إلا أن ذلك لا يعني أن يأتي «على حساب لقمة عيشهم والتزاماتها وبيوتهم»، يحذّر السمرا.

إلى المواجهة

من الانتقادات للقانون أيضاً، هو فقدان القدرة على مراقبة عمل السفن الأجنبية، نظراً إلى الواقع المهترئ للبحرية اللبنانية ووزارة الزراعة، التي تعاني من نقص حادّ في الموارد اللوجستية. فهي «لا تملك قوارب مراقبة كافية ولا وقوداً أصلاً لتسيير الدوريات، ولا أنظمة رصد عبر الأقمار الاصطناعية لمراقبة المنطقة الاقتصادية الخالصة...». وبالتالي، ستكتفي بالسجلّات الذي سيقدّمها الربّان فقط (المادة 52). ولذا، ترى «الحركة الزراعية» أن منح تراخيص لسفن أجنبية للعمل بعيداً عن

تقرير

المُصدّرون يدفعون كلفة الحرب مرّتين

(هيثم الموسوي)

إضافة إلى العديد من العراقيل والمشاكل التي يواجهها الصناعيون في عمليات التصدير، وجدوا أنفسهم اليوم أمام مشكلة جديدة من نوع آخر. مستوعبات خرجت من لبنان في طريقها إلى أسواق الخليج، إلا أن الحرب والاضطرابات التي أصابت حركة الشحن حالتا دون إيصالها إلى وجهتها، فبدأت رحلة العودة إلى بيروت. إلا أنّ العودة ليست مجانية وغير واضحة المعالم.

> تجاوزت كلفة إعادة بعض المستوعبات من قياس 40 قدماً إلى لبنان 7200 دولار للمستوعب الواحد

بحسب الوزير السابق فادي عبود، تجاوزت كلفة إعادة بعض المستوعبات من قياس 40 قدماً إلى لبنان 7200 دولار للمستوعب الواحد. وهذه الكلفة، بحسب ما يطرحه الصناعيون، ليست بالضرورة نهاية الفاتورة. فبعد وصول البضاعة إلى بيروت، تبدأ معاملات «الاسترجاع» بما تتضمّنه من إجراءات ورسوم، فيما قد يبقى المستوعب عالقاً بانتظار حسم معاملته، لتتراكم فوق كلفة الإعادة خسائر إضافية لا يعرف الصناعي مُسبقاً أين تنتهي.

السؤال يبدو بسيطاً، لكنّ بعض الصناعيين يقولون إنهم لا يحصلون على جواب واحد. فتارة يُطرح موضوع الضريبة على القيمة المضافة، وتارة رسوم أخرى، فيما يؤدي تأخير الإفراج عن البضاعة إلى أكلاف إضافية. وتعرفة مرفأ بيروت نفسها تنصّ على رسم خزن إضافي للمستوعب قياس 40 قدماً في حالة «إعادة الاستيراد» قدره 30 دولاراً عن كل ثلاثة أيام بعد فترة الأيام التسعة الأولى. أي إن الوقت نفسه يتحوّل إلى كلفة.

المفارقة أن لبنان مرّ بتجربة مشابهة من قبل. عندما منعت السعودية في نيسان 2021 دخول المُنتجات الزراعية اللبنانية، علقت بضائع لبنانية في ميناء جدة وعلى الحدود. يومها تحرّكت السلطات اللبنانية مع الجانب السعودي، ويظهر تقرير لوزارة الداخلية نُشر في حينه أن الاتصالات تناولت تحديداً إدخال البضائع التي كانت عالقة قبل القرار، وأن الجانب السعودي وافق على ذلك. أي إن الأزمة لم تُترك لتتحوّل تلقائياً إلى فاتورة مفتوحة على أصحاب الشحنات.

اليوم السبب مختلف. لا السعودية ترفض البضاعة ولا الصناعي قرّر إلغاء عملية التصدير. الحرب هي التي منعت المستوعب من الوصول. ومع ذلك، يخسر الصناعي أولاً عملية البيع، ويدفع كلفة الشحن الذي لم يكتمل، ثم آلاف الدولارات لإعادة المستوعب، قبل أن يدخل عند وصوله إلى بلده في معاملات ورسوم وتأخير لا يعرف مُسبقاً حجمها النهائي.

وهنا يُفترض أن يكون دور الدولة أبسط بكثير من عقد مؤتمر جديد عن تشجيع الاستثمار أو دعم الصناعة. المطلوب آلية طوارئ واحدة وواضحة للمستوعبات اللبنانية المعادة بسبب الحرب وتسهيل الأمور، حيث إنّ جلّ ما يجب أن يحصل هو إثبات أنّ البضاعة صُدّرت من لبنان وأن تعذّر تسليمها ناتج من ظروف الحرب وعدم تحميل الصناعي رسوماً إضافية. فالصناعي الذي حاول أن يصدّر ولم تصل بضاعته إلى الزبون خسر بما فيه الكفاية قبل أن يعود المستوعب إلى بيروت. والمُفترض بالدولة عند هذه النقطة أن تخفّف خسارته، لا أن تجعل عودة بضاعته إلى بلده بداية لخسارة جديدة.

(الأخبار)

على الغلاف

توسيع العدوان على إيران

طهران للأميركيين: لا تأملوا بمعادلة جديدة

طهران - **محمد خواجوني**

في ظلّ استمرار تصاعد التوتر بين إيران والولايات المتحدة، منذ تشديد الأخيرة ضغوطها الاقتصادية على الأولى، ومن ثمّ عودة تبادل إطلاق النار بين الجانبَين بعد أسابيع من التوقف، تجدّدت التساؤلات حول إمكانية نجاح الوسطاء في إحياء «تفاهم إسلام آباد» واستئناف العمل بمقتضياته. غير أن هذه الرهانات بدت، مجدّداً، أمس، غير ذات صلة، مع تجدّد القصف الأميركي على جنوب إيران، إنما على نطاق أوسع هذه المرّة، وتوعّد طهران بالردّ عليه بما يناسبه.

وطاولت الغارات الأميركية المتجدّدة مناطق في سيستان وبلوشستان وهرمزجان، وهي استهدفت، بحسب زعم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، «الرادارات التي حاول الإيرانيون إعادة بنائها». وأعلن ترامب تنفيذ ضربات «قوية وواسعة النطاق» قرب مضيق هرمز، مضيفاً أن هذه الهجمات جاءت ردّاً على «محاولة إيرانية فاشلة» لزرع الغام في المضيق، وإطلاق ثمانية صواريخ على قاعدة أميركية في الأردن. كما توعّد ترامب بـ«محو» الجمهورية الإسلامية في حال ردّت على الهجمات الجديدة، قائلاً إن «الهجوم الأكبر لا يزال قيد الإعداد»، وإن «الاتفاق مع الإيرانيين لا يساوي الورق الذي كُتب عليه».

في المقابل، توعّد «الحرس الثوري» الولايات المتحدة بالندم على هجماتها، مؤكداً أن هذه الهجمات ستؤدي إلى «إحكام إغلاق مضيق هرمز». كما أعلنت «هيئة الأركان العامة» وقيادة مقرّ «خاتم الأنبياء» أن القوات المسلحة سترد على العدوان، وستُلحق بالقوات الأميركية «خسائر فادحة». وفي وقت لاحق، أفادت وكالة «تسنيم» بـ«بدء العملية الحاسمة للقوات المسلّحة الإيرانية ردّاً على العدوان الأميركي». وفي النتائج الأولية للعدوان، أفاد «الهلال الأحمر» الإيراني في محافظة هرمزغان بمقتل شخصين وإصابة 20 آخرين في غارة استهدفت حفل زفاف في إحدى مناطق مدينة سيريك، في حين أعلنت وزارة الصحة مقتل عدد من المواطنين -بينهم طفل- وإصابة أكثر من 50، في منطقة كوهستك.

هكذا، يبدو أن الولايات المتحدة تسعى إلى بلورة معادلة جديدة، يمكن على أساسها إطلاق مسار دبلوماسي أكثر ملاءمة لها من مسار إسلام آباد وما أفضى إليه. وفي هذا الإطار، تتحرّك واشنطن على جبهتَين: أولاهما تصعيد الضغوط الاقتصادية عبر فرض حصار بحري على طهران وقطع طرق التجارة الإيرانية مع الخارج؛ وثانيهما مواصلة شنّ هجمات عسكرية محدودة على إيران، بما يؤمل منه تقليص قدرتها على التحكّم بمضيق هرمز، الذي تحوّل إلى أداة الضغط الرئيسة التي تستخدمها لإطالة أمد المواجهة واستنزاف الأميركيين.

وبينما تراهن الإدارة الأميركية على أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تغيير موازين القوى وإضعاف عزم القيادة الإيرانية، يبدو مستبعداً أن تعود واشنطن، في المدى القريب، إلى «تفاهم إسلام آباد». ويرجع ذلك أساساً إلى أن مذكّرة 18 حزيران كانت، وفق ما أقرّ به كثيرون داخل الولايات المتحدة، أقرب إلى تلبية المصالح الإيرانية منها إلى تحقيق المصالح الأميركية. فبعد حرب استمرّت 40 يوماً، لم يتمكّن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، من الخروج بصورة انتصار تحظى بالقبول، وربما أسهم هذا الإخفاق، والانتقادات التي أثارتها المذكّرة، في استعادة التيار المؤيد للحرب داخل الإدارة الأميركية نفوذه، بما كان من شأنه دفعها تدريجياً نحو تقويض التفاهمات.

وللتذكير، تمثّل جوهر «تفاهم إسلام آباد» في إنهاء الحرب بين الطرفين، والعودة إلى الظروف التي كانت سائدة قبل اندلاعها؛ أي التعامل مع المواجهة الأخيرة كما لو أنها لم تكن. وفي حين أصرّت الولايات المتحدة، بعد وقف إطلاق النار في نيسان الماضي، على التوصل إلى اتفاق شامل يحسم مصير البرنامج النووي الإيراني ومخزون طهران من اليورانيوم المخصّب، تمسّكت إيران، في المقابل، بأن يقتصر الاتفاق، في مرحلته الأولى، على إنهاء الحرب، على أن تُرحّل القضايا الخلافية إلى اتفاق لاحق.

وهكذا، صيغ هيكل «التفاهم» وفق النموذج الذي طالبت به طهران؛ إذ اتفق الطرفان على إنهاء الحرب ومعالجة المسائل المتصلة بها، بما يشمل إعادة إيران فتح مضيق هرمز، ورفع الولايات المتحدة الحصار البحري المفروض عليها. كذلك، تعهّدت واشنطن بمنح تراخيص تسمح ببيع النفط الإيراني والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمّدة، فيما كان مقرراً، عقب تنفيذ هذه الخطوات، إطلاق مفاوضات تمتدّ 60 يوماً، قابلة للتمديد، للبحث في البرنامج النووي ورفع العقوبات الأميركية.

واستدعت هذه المعادلة انتقادات حادّة لترامب، وتساؤلات عن طبيعة هذا الاتفاق وجدواه بعد حرب استمرت 40 يوماً، من دون أن تحصل الولايات المتحدة على أيّ تنازل إيراني ملموس في ما يتعلّق بالبرنامج النووي، لا بل مع اضطرارها إلى إنهاء الحرب والحصار، ومنح إيران ترخيصاً لبيع نفطها. ويبدو أن تلك الانتقادات دفعت ترامب إلى اتخاذ خطوات هدفها تفريغ البندَين الأول والخامس من «تفاهم إسلام آباد» من مضمونهما. وكان من بين الخطوات المشار إليها، إبرام اتفاق بين السلطة اللبنانية وإسرائيل، وفتح المسار الجنوبي لمضيق هرمز من دون تنسيق مع إيران. إلا أن الردّ الإيراني الحازم على ذلك، عبر استهداف السفن التي سلكت المسار المذكور، دفع واشنطن إلى إعادة فرض الحصار البحري، فضلاً عن إلغاء تراخيص تصدير النفط الإيراني.

وعقب ذلك، أعلن ترامب رسمياً انتهاء التفاهم، فيما بدا أن الإدارة الأميركية اتجهت إلى خوض مغامرة جديدة، تقوم على محاولة استنزاف إيران عبر الجمع بين عمليات عسكرية محدودة وضغوط اقتصادية متصاعدة. وتأمل واشنطن أن تفضي هذه المحاولة إلى اتفاق جديد تحصل عبره على مطالبها القصوى، ويتمكّن ترامب من تقديمه باعتباره أفضل من الاتفاق النووي الذي أُبرم عام 2015، في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما.

لكن ثمّة شكوك كبيرة في قدرة تلك المغامرة على بلوغ النتيجة المنشودة أميركياً، في ظلّ عقبات عديدة تواجهها. وتتمثّل العقبة الأولى في أن الضغط الاقتصادي والحصار البحري لا يعنيان بالضرورة أن إيران ستندفع إلى الاستسلام أو قبول المطالب الأميركية القصوى، وخصوصاً أن الحرب الواسعة التي شُنّت عليها لم تُفضِ إلى هذه النتيجة. وبوسع إيران، بدلاً من ذلك، استخدام أدوات مختلفة لرفع كلفة استمرار السياسة الحالية على واشنطن وحلفائها، ومواصلة توظيف «هرمز» كورقة ضغط مؤثرة في الحسابات الأميركية. أيضاً، فإن زيادة الضغوط على إيران قد تؤدي، في مثل الظروف الحالية، إلى تشديدها مواقفها وتقويض إمكانية إبدائها مرونة حيال العودة إلى الحوار.

أمّا العقبة الثانية، فتتمثل في صعوبة بلورة إجماع داخل الولايات المتحدة حول أهداف هذه المغامرة وكلفتها. فكلّما طال أمد المواجهة المحدودة، واتّسعت انعكاساتها على أسواق الطاقة والتجارة الإقليمية وأمن القوات الأميركية، ترتفع الاعتراضات الداخلية على مواصلة هذا المسار، ولا سيما مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي.

وعليه، فإن تصعيد الضغوط الأميركية على المدى القصير لن يقود بالضرورة إلى «اتفاق أفضل» من وجهة نظر واشنطن. أما السيناريو الأكثر ترجيحاً، فيتمثل في استمرار وضع استنزافي متوتر، يسعى فيه كل طرف إلى تعزيز موقعه التفاوضي قبل العودة إلى المسار الدبلوماسي؛ وهو ما قد يفضي إلى تفاهم جديد، لكن ليس بالضرورة إلى إحياء كامل لـ«تفاهم إسلام آباد». وفي حال العودة إلى المفاوضات، ستحتاج إيران إلى ضمانات أكثر موثوقية من التعهدات الأميركية السابقة، خصوصاً بعد النقض الأميركي لـ«التفاهم» السابق خلال مدة قصيرة.

> السيناريو الأكثر ترجيحاً يتمثل في استمرار وضع استنزافي متوتر، يسعى فيه كل طرف إلى تعزيز موقعه التفاوضي

بوتين يتعهّد مساعدة إيران

التقى الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، أمس، نظيرَه الروسي فلاديمير بوتين، على هامش قمة «منظمة شنغهاي للتعاون» في العاصمة القيرغيزية، بيشكك. وخلال اللقاء، قال بزشكيان إن «الولايات المتحدة لا تستطيع فرض مواقف غير قانونية على بلادنا»، مضيفاً: «نحن ملتزمون بالتفاهم نفسه الذي وقّعناه، وإذا عادت الولايات المتحدة إلى ذلك التفاهم، فسنلتزم به بدورنا». بدوره، أشار بوتين إلى أن «روسيا وإيران تحافظان على علاقاتهما الاقتصادية رغم الظروف العسكرية والسياسية الراهنة»، مؤكداً أن «الشعب الروسي متضامن مع الشعب الإيراني الذي يدافع عن مصالحه»، جازماً أن «روسيا تحاول تقديم المساعدة لإيران وتزويدها بالسلع الضرورية في الوضع الصعب الذي تعيشه».

وكان بزشكيان أشار، في كلمته أمام «قمة بيشكك»، التي سبقت اجتماعه ببوتين، إلى أن «التزام الولايات المتحدة بالوثيقة التي حملت توقيع رئيس ذلك البلد لم يستمرّ أكثر من أسبوعين»، متابعاً أن «خرق الولايات المتحدة التزاماتها قوبل بردٍ إيراني متناسب». وزاد: «أقول بوضوح إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستتّخذ، فور عودة الولايات المتحدة إلى التزاماتها بموجب مذكرة التفاهم المذكورة، إجراءً مقابلاً، وتعود بدورها إلى تنفيذ التزاماتها».

من جهته، وصف رئيس الوزراء الباكستاني، شهباز شريف، خلال لقائه بزشكيان على هامش القمة، مذكرة تفاهم 18 حزيران، التي جاءت ثمرة وساطة بلاده بين إيران والولايات المتحدة، بأنها «المسار الوحيد الملائم لإرساء سلام مستدام في المنطقة».

توعد «الحرس الثوري» الولايات المتحدة بالندم على هجماتها (أ ف ب)

◄ إعلانات رسمية

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا برئاسة القاضي نور الحاج بالمعاملة التنفيذية رقم 2025/226 لبيع العقار رقم /67/ من منطقة المية ومية بالمزاد العلني.
المُنفذ: وسيم منصور بو شعر وكيله المحامي خالد صوما.
المُنفذ عليها: حكمت الحجار.
السند التنفيذي: الحُكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في الجنوب أساس 1736 تاريخ 2025/1/23 والمُتضمن إزالة الشُيوع في العقار رقم /67/ من منطقة المية ومية العقارية، وبيعه بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ.
تاريخ تبليغ الإنذار: 2025/9/16.
تاريخ محضر الوصف: 2025/10/28.
تاريخ تسجيله: 2026/2/11.
مُحتويات العقار: قطعة أرض مُشيد عليها بناء بناء قيد الإنشاء غير قابل للسكن.
مساحته: 2p/97/
حُدوده: شمالاً طريق
شرقاً: طريق.
جنوباً: طريق.
غرباً: العقار /65/.
بدل التخمين: 2400 سهم /1,746,000,000/ل.ل
بدل الطرح: 2400 سهم /1,746,000,000/ل.ل
موعد المُزايدة ومكانها نهار الثلاثاء الواقع في 2026/10/15 الساعة الحادية عشر ظهراً، أمام رئيس الدائرة في صيدا.
شُروط البيع: على الراغب في الشراء أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ صيدا بدل الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول أو تقديم كفالة مصرفية أو شيك مصرفي FRESH بالليرة اللبنانية، وعليه أن يتخذ محل إقامته مُختاراً له ضمن نطاق الدائرة وإلا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن ورسم الدلالة 5% خلال ثلاثة أيام من تاريخ صُدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المُزايدة بالعشر وعلى مسؤوليته.
رئيس القلم
أحمد عبد الله

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي وائل أبو عساف، تقدم المستدعون: جوزاف وبعقوب وسمعان وشربل وحنا أبي غانم بوكالة المُحامي مازن حداد باستدعاء رقم 2026/3 بوجه المُستدعى ضدهما: طانيوس واديب مرشد شهوان المجهولي محل الإقامة يطلبون فيه إزالة الشُيوع في العقارات: /24/ و/1078/ و/1041/ و/1105/ و/30/ و/1165/ و/1080/ و/1176/ و/1128/ و/1269/ و/1112/ و/1084/ و/1109/ و/1108/ و/1073/ و/1076/ و/1072/ ميروبا العقارية، على المُستدعى ضدهما الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وفي حال تخلفهما يُعتبر التبليغ حاصلاً ويُعد كُل تبليغ إليهما بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

بتاريخ 2026/8/20 قرر رئيس الغُرفة الابتدائية في بعلبك القاضي خليل غصن نشر محضر الفقدان الذي جرى في الاستدعاء المُقدم من عايدة حسين مطر بوكالة الأستاذ حسين ضاهر والمُسجل برقم 2026/4 والذي تطلب بمُوجبه الاستحصال على سند تمليك بدل عن ضائع بالأسهم المملوكة من المُستدعية لكُل من العقارين رقم /588/ و/651/ من منطقة العين العقارية حيث تبين من إفادة الشهود أن سندي التمليك العائدين للعقارين المذكورين آنفاً مفقودين لذلك تدعو هذه المحكمة كُل من ذي مصلحة أو لديه اعتراض أن يتقدم باعتراضه خطياً في قلم المحكمة خلال مُهلة خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
وفاء الرفاعي

إعلان

بتاريخ 2026/8/20 قرر رئيس الغُرفة الابتدائية في بعلبك القاضي خليل غصن نشر محضر الفقدان الذي جرى في الاستدعاء المُقدم من عايدة حسين مطر بوكالة الأستاذ حسين ضاهر والمُسجل برقم 2026/4 والذي تطلب بمُوجبه الاستحصال على سند تمليك بدل عن ضائع بالأسهم المملوكة من المُستدعية لكُل من العقارين رقم /588/ و/651/ من منطقة العين العقارية حيث تبين من إفادة الشهود أن سندي التمليك العائدين للعقارين المذكورين آنفاً مفقودين لذلك تدعو هذه المحكمة كُل من ذي مصلحة أو لديه اعتراض أن يتقدم باعتراضه خطياً في قلم المحكمة خلال مُهلة خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
وفاء الرفاعي

◄ وفيات

تتقبل عائلة الماسوف على شبابه
رياض وليد رعد

التعازي يوم الخميس الواقع في 3 أيلول الجاري
بين الساعة 10 و1 قبل الظهر وبين الساعة 3 و6 بعد الظهر
في منزل جده رياض رعد
الرملة البيضاء قرب ثكنة فخر الدين مقابل صيدلية الشعار.
بناية دجاني ط9
الأسفون آل رعد، حمدون، داغر، سعيد

على الغلاف

انتقادات لمساواة فيدان بينه وبين «الأطلسي»

اجتماع إسطنبول لا يرسّم حدود «حلف مكة»

محمد نور الدين

خطا «حلف مكة» بين تركيا وباكستان والسعودية، والذي كان أعلن في السابع من آب الماضي، خطوة جديدة في اتّجاه تحويله إلى مؤسّسة مُستدامة. وانعقد لهذا الغرض، أوّل من أمس في إسطنبول، اجتماع عالي المستوى بين وزراء خارجية الدول الثلاث ودفاعها ورؤساء الأركان العامّة فيها. وكان أبرز ما توصّل إليه المجتمعون، إنشاء أمانة عامّة مقرّها السعودية، يكون أمينها العام الأوّل باكستانياً ولمدّة ثلاثة أعوام، على أن تنتقل بعدها، وفقاً لصحف موالية، إلى تركيا. أمّا في خصوص بقية الخطوات العملياتية، فاكتفى البيان الختامي بالحديث عن خطوات ستُتّخذ لتعزيز فعالية الحلف وقدرته الردعية الجماعية.

وفي وقت لم يَزُل فيه الإعلام التركي اهتماماً كبيراً للاجتماع، في ظلّ شكوك متصاعدة في قابلية الحلف لتحقيق أهدافه، طغت على المشهد تصريحات وزير خارجية تركيا، حاقان فيدان، الذي جدّد هجومه على رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، واصفاً إياه بأنه «عدو مشترك للإنسانية والمجتمع الدولي والأمن»، ومعتبراً أن «هذا الشخص لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجدّ في هذه المرحلة». وميّز فيدان بين نتنياهو وإسرائيل بقوله إنه «يجب ألّا يُلحق الضرر أيضاً بإسرائيل والشعب اليهودي. الهدف نتنياهو وليس إسرائيل»، داعياً المجتمع الدولي إلى «الاضطلاع بواجبه وإيقاف هذا المجرم ومنعه من إلحاق الضرر بالمنطقة».

وفي تعليقه على ما تَقدّم، عزا الكاتب مراد يتكين علوّ سقف تصريحات فيدان إلى جملة أسباب من بينها، قول نتنياهو هو «رسالة إلى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لإيقاف انعقاد اجتماع إسطنبول، إنه «يجب منع ظهور منافسين جدد من مثل تركيا». ويضاف إلى ذلك التصريح، تزامنه مع توقيع إسرائيل واليونان صفقة أسلحة بـ3 مليارات دولار، وصفتها صحيفة «جيروزاليم بوست» بأنها ضدّ تركيا وإيران؛ علماً أن إسرائيل واليونان وقبرص الجنوبية كانت وقّعت، في كانون الأول الماضي، اتفاقية دفاع مشترك اعتُبرت موجهة ضدّ تركيا. ورأى يتكين أن النقد الحادّ من جانب فيدان لنتنياهو هو «رسالة إلى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لإيقاف انعقاد اجتماع إسطنبول، إنه «يجب منع ظهور منافسين جدد من مثل تركيا». ويضاف إلى ذلك التصريح، تزامنه مع توقيع إسرائيل واليونان صفقة أسلحة بـ3 مليارات دولار، وصفتها صحيفة «جيروزاليم بوست» بأنها ضدّ تركيا وإيران؛ علماً أن إسرائيل واليونان وقبرص الجنوبية كانت وقّعت، في كانون الأول الماضي، اتفاقية دفاع مشترك

لم يوك الإعلام التركي اهتماما كبيرا للاجتماع (من الويب)

رأسها «حلف شمال الأطلسي»، الذي لا يشكّل «حلف مكة»، بحسب فيدان، بديلاً منه. بل هو «متمّم له»، وسيساهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة. ولاقت هذه التصريحات انتقادات من بعض الأوساط المعارضة؛ إذ رأى محمود أريكان، رئيس «حزب السعادة» الإسلامي، في كلام فيدان «ما يثير القلق»، معتبراً أن «أيّ اتفاق متمّم لحلف شمال الأطلسي لا يخدم السلام في المنطقة، بل يضمن أمن إسرائيل. إن حلفاً مثل شمال الأطلسي، لم يحرّك

> «لا يمكن لحلفي مكة والأطلسي ان يصطفّا جنباً إلى جنب»

ساكناً ضدّ ما جرى ويجري في غزة، لا يمكن أن يجلب الاستقرار والرفاه إلى المنطقة». وأضاف أريكان أن «التحالفات الإقليمية التي ترى في ذاتها امتداداً لحلف شمال الأطلسي لا يمكن أن تنشئ السلام في غزة ولا أن تؤسّس عالماً عادلاً»، مشدّداً على أن «سياسة خارجية مستقلّة لا تُنشأ في ظلّ حلف شمال الأطلسي، بل استناداً إلى القيم الحضارية. لا يمكن لحلفي مكة والأطلسي أن يصطفّا جنباً إلى جنب. وكلام فيدان خطير إلى أقصى درجة ومصدر قلق كبير».

من جهته، كتب مصطفى بلباي في صحيفة «جمهوريت»، أن «النقاش حول حلف مكة لن ينتهي، فحتى الآن لم يُنشر نصّ الاتفاق بعد. ولا يمكن مقاربته بصورة موضوعية، ويتمّ الاكتفاء بتصريحات من هنا وهناك. والسؤال المركزي هو: ضدّ مَن حلف مكة؟». وأشار بلباي إلى «أنهم يقولون إن إسرائيل غير راضية عن الاتفاق، ولكن ترامب يرى أن العمل أُنجز على أتمّ ما يرام. ويتعزّز هذا الشعور بأن أنظمة الدول الثلاث تربطها علاقات ممتازة مع ترامب». ولفت إلى أن «الدولة الأكثر تعبيراً عن القلق هي إيران. وبعد هجومَين أميركيَّين على إيران في السنتَين الماضيتَين، فإن إيران تقول إن الدول التي تنطلق منها هجمات أميركية ستهاجمها إيران. كما أن السعودية لديها مشاكل مع اليمن، وباكستان تقدّم دعماً عسكرياً للسعودية». وأضاف أن «بعض الأوساط التركية ترى في القوة النووية الباكستانية، بعد إنشاء الحلف، قوة لتركيا. وهذا أمر إشكالي للغاية». وإذ رأى أن «تركيا لن تلتزم فوراً بالدفاع عن العضوَين الآخرين»، فهو شدّد على أن «هذه مسائل يتوجّب توضيحها»، منهياً بالقول إن «هناك شائعات أنه لا يوجد نصّ واحد مُتّفَق عليه بعد بين أعضاء الحلف، وأن اجتماع إسطنبول عُقد لمحاولة توحيد النص».

أمّا يحيى بستان في صحيفة «يني شفق» الموالية، فأشار إلى أن اجتماع إسطنبول تناول «سياسة إسرائيل العدوانية وأنشطة إيران ووكلائها الإقليميين»، معتبراً أن «رسالة الاجتماع الموحّد أن التحالف بدأ في العمل ولن يبقى حبراً على ورق، وسنرى نتائجه بوضوح أكبر على المدى المتوسط». ورأى أن أهمية الحلف الجديد برزت مع طلب وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا الاجتماع في إسطنبول مع وزراء خارجية دوله - إلى جانب مصر -، ولكنّ الاجتماع ألغي لتضارب المواعيد»، معتبراً أن «أهمية الطلب الأوروبي تكمن في أنه يُبرز حلف مكة في نظر الغربيين كوجهة جديدة لحلّ الخلافات الإقليمية».

معاقبة «بنك مصر»: القاهرة نحو تقليص تعاونها الاقتصادي مع طهران

القاهرة - الأخبار

بعد تلويح الولايات المتحدة بتوسيع ملاحقتها المصارف المتعاملة مع إيران، اثار اقتراح الخزانة الأميركية حرمان فروع «بنك مصر» الخمسة العاملة في الإمارات، من خدمات المراسلة المصرفية بالدولار، تساؤلات في القاهرة عن أسباب استهداف هذا البنك تحديداً. وفي وقت اتّهمت فيه الخزانة الأميركية تلك الفروع بمعالجة معاملات بنحو 1,8 مليار دولار، بين كانون الثاني 2024 وحزيران 2026، لمصلحة 103 شركات يُحتمل ارتباطها بـ«شبكات الظلّ المصرفية» الإيرانية، يقول مصدر مصرفي مصري، في حديثه إلى «الأخبار»، إن «معاملات فروع البنوك المصرية في الخارج تدخل ضمن نطاق الرقابة التي يمارسها البنك المركزي المصري، إلى جانب خضوعها لسلطات الرقابة في الدول المضيفة». ويلفت إلى أن «الشركات التي لم يتمّ إرسال بيان تفصيلي بها قد تكون أُجريت تحويلات إليها من فروع البنك في مصر والتي لم تشملها قائمة العقوبات».

وبحسب المصدر، فاجأت الخطوة الأميركية مصر لأسباب عدّة، في مقدّمها «وجود مصارف أخرى عاملة في الإمارات تعاملت مع الشركات نفسها، أو مع بعضها على الأقلّ، من دون أن يشملها الإجراء الأميركي حتى الآن». وعلى خلفية ذلك، تُجري السلطات المصرية اتصالات مع وزارة الخزانة الأميركية للحصول على توضيحات دقيقة، علماً أنه من المرتقب أن تبتّ «شبكة مكافحة الجرائم المالية» التابعة لوزارة الخزانة هذا الإجراء بعد انتهاء مهلة التعليقات في بداية تشرين الأول المقبل، من دون أن تحدّد موعداً لإصدار قرارها النهائي، الذي قد يستغرق بضعة أشهر. وبالمقارنة مع الإجراء المماثل بحق «مصرف الهدى» العراقي، الذي صدر مع مرور نحو أربعة أشهر من إغلاق باب التعليقات ودخل حيّز التنفيذ بعد شهر، قد يصدر القرار الخاص بفروع «بنك مصر» مطلع عام 2027، على أن يبدأ تطبيقه بعد نحو شهر من نشره.

ورغم عدم تلقّي القاهرة إجابات قاطعة، حتى الآن، على استفساراتها، يربط مصدر دبلوماسي في وزارة الخارجية المصرية، في حديثه إلى «الأخبار»، ما جرى، بـ«وجود تباين في بعض وجهات النظر بين القاهرة وواشنطن حيال التعامل مع طهران، ولا سيما في ظلّ السياسة المصرية الرافضة للحرب الأميركية، ودعوتها إلى توسيع مسارات التفاهم الدبلوماسي، وهو موقف لا يلقى ترحيباً لدى الإدارة الأميركية». وإذ يشير المصدر إلى أن الموقف المصري «ظلّ واضحاً منذ بداية الحرب، ولم يشهد تحوّلات جذرية، رغم الضغوط والتغيّرات التي طرأت على مواقف عدد من دول الخليج»، فهو يرى أن «العقوبات الأميركية -في حال إقرارها رسمياً- إلى جانب تداعيات الحرب، ستنعكس سلباً على العلاقات الاقتصادية بين القاهرة وطهران، والتي شهدت نمواً خلال المدة الأخيرة بالتوازي مع التقارب السياسي والدبلوماسي». وبحسبه، فإن مصر «لا ترغب في الدخول في سجال اقتصادي مع الولايات المتحدة، نظراً إلى خطورة ذلك على اقتصادها الذي يعاني أصلاً من أزمات متراكمة».

ويضيف المصدر نفسه أن وجود بعض المعاملات بين شركات مصرية وأخرى إيرانية «أمرٌ كانت شجّعته الحكومة المصرية، وخصوصاً بعد التقارب السياسي بين البلدَين الذي بدأ قبل نحو ثلاث سنوات». إلا أن الحذر بات يطغى، حالياً، على إدارة هذا الملفّ، في محاولة لتجنّب مزيد من الضغوط الإماراتية على قائمة العقوبات.

ومع أن مصر لا تزال تحتفظ بعلاقات جيدة مع إيران، تتفق جميع المصادر على أن القاهرة «لن تستطيع الصمود في وجه الضغوط الأميركية». وعليه، يُطرح تحجيم التعاون الاقتصادي مع طهران، أو تجميده مؤقتاً، كـ«أحد الخيارات الأكثر ترجيحاً» إذا استمرّت تلك الضغوط، وهو ما من شأنه تأجيل الشراكات التي كان المسؤولون المصريون يطمحون إلى تطويرها مع إيران، حتى إشعار آخر. ووفقاً للمصادر نفسها، فإن القاهرة تعوّل على ضغوط دولية تفضي إلى تفاهمات تنهي الوضع الراهن، الذي ستكون هي من بين المتضرّرين بشدّة من استمراره.

> فتحت السلطات المصرية مسارات عدّة لمعالجة أزمة فروع «بنك مصر»

واقتصادية بين القاهرة وأبو ظبي. وتركّز النقاشات الجارية على كيفية الحدّ من التأثيرات المتوقّعة على البنك، وخصوصاً لجهة تعاملاته بالدولار، من دون الإضرار بمصالح عملائه من الأفراد والشركات. كذلك، يجري إعداد بدائل على المدى الأطول في حال أصرّت الإمارات على إبقاء فروع البنك في قائمة العقوبات.

تقرير

احتفاء إسرائيلي بهدف «بديل»

عملية أمنية فاشلة في قلب غزة

غزة - **يوسف فارس**

نفّذت قوة خاصة تابعة لجيش الاحتلال، أمس، بمشاركة عناصر من مجموعات عميلة وبإسناد جوي كثيف، عملية أمنية في منطقة الكتيبة وسط مدينة غزة، انتهت باختطاف ضابط في جهاز الأمن الداخلي التابع لحركة «حماس»، فيما تضاربت الروايتان الإسرائيلية والفلسطينية بشأن الهدف الأساسي للعملية ونتيجتها. ففي حين سارع وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، إلى إعلان اعتقال رئيس جهاز الأمن التابع للحركة، أكدت مصادر أمنية في غزة أن المعتقل ضابط في الجهاز، لكنه لم يكن الشخصية القيادية المركزية التي استهدفتها العملية، وأن انكشاف القوة المتسلّلة والاشتباك معها أفشلا هدفها الأساسي.

وبدأت العملية عند الساعة العاشرة والنصف من صباح أمس، حين سُمع إطلاق نار كثيف في محيط المستشفى الأميركي في منطقة الكتيبة، وهي من أكثر مناطق مدينة غزة اكتظاظاً، وتضمّ المئات من خيام النازحين التي تؤوي آلاف الأسر، إلى جانب ثلاث من كبريات جامعات القطاع وعدد من رياض الأطفال والمدارس الخاصة. ولم يتأخّر سلاح الجو الإسرائيلي، عقب بدء إطلاق النار، عن التدخّل بكثافة؛ إذ شنّت طائرات حربية ومسيّرات غارات على مسرح العملية، فيما ألقت طائرات «كواد كابتر» قنابل في المنطقة، ما أدى إلى سقوط شهداء وجرحى.

وبحسب ضابط أمني فلسطيني تحدّث إلى «الأخبار»، فقد تسلّلت القوة المعادية إلى المنطقة المستهدَفة «بواسطة شاحنة بيضاء وسيارة مدنية وثلاث درّاجات نارية». وإذ رجّح أن يكون «معظم أفرادها من عناصر المجموعات العميلة» التي تتحرّك بغطاء جوي وإرشاد مباشر من ضباط جهاز «الشاباك»، فهو أكد أنها حاولت اختطاف شخصية «كبيرة ووازنة» في جهاز الأمن العام التابع لـ«حماس»، قبل أن «ينكشف أمرها، ويقع اشتباك بالأسلحة الرشاشة بينها وبين عناصر الأمن وضباطه -ومن بينهم الضابط نفسه الذي انتهت العملية باختطافه-، ما أدى إلى «إصابة أفراد منها واغتنام سلاح أحدهم». واعتبر المصدر أن «كاتس تعجّل في إعلان إنجاز المهمّة والقول إن المعتقل هو رئيس جهاز الأمن العام»، مستبقاً الإعلان الرسمي للجيش، فيما كان المعتقل، بحسب الرواية الفلسطينية، ضابطاً في الجهاز فحسب. وفي السياق نفسه، قالت منصة «الحارس» التابعة للمقاومة إن المخطّط الإسرائيلي لم يكن يستهدف اعتقال الضابط الذي جرى اقتياده من المكان، وإنما شخصية قيادية مركزية. وأضافت أن «المقاومة نجحت في كشف القوة وإيقاع خسائر في صفوفها واغتنام معدّات وأسلحة منها»، فضلاً عن «ضبط ثلاثة عملاء للاحتلال»، قالت إنهم كانوا ينفذون مهمّات إسناد وجمع معلومات.

وفي المقابل، استثمرت إسرائيل عملية الاختطاف بوصفها إنجازاً أمنياً؛ إذ نشر جيش الاحتلال، في ساعات المساء، صورة للضابط المختطَف مقيَّداً داخل السيارة التي أقلّت القوة الخاصة. وكان كاتس عدّ العملية «امتداداً للسياسة الإسرائيلية القائمة على ملاحقة الحركة واستهداف بنيتها التحتية»، وقال إن «الجيش لن ينسحب من غزة قبل نزع سلاح القطاع وتدمير الأنفاق»، وإنه سيبقى، حتى بعد ذلك، على ما وصفها بـ«خطوط دفاعية». ومن جهته، خرج رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ليعلن أن العملية نُفّذت بناءً على توجيهاته، زاعماً اعتقال «أحد أبرز قادة حماس في غزة والذي كان مسؤولاً عن إخفاء ونقل رهائننا ومحاولة استعادة قدرات الحركة». وجاء هذا فيما أشارت وسائل إعلام عبرية إلى أن الضابط الذي جرى اختطافه «لم يكن الهدف الأصلي للعملية»، وأن القوة كانت تسعى إلى الوصول إلى شخصية أكثر أهمية.

في المقابل، اعتبرت حركة «حماس» أن العملية تمثّل «جريمة خطيرة واستهتاراً متعمّداً بأرواح المدنيين»، مشيرة إلى أنها «نُفّذت في منطقة مكتظّة بالسكان والنازحين، ورافقتها نيران كثيفة وغارات جوية لتوفير الغطاء للقوة المتسلّلة في أثناء دخولها وانسحابها». ورأت الحركة أن «ما جرى يشكل امتداداً لحرب الإبادة على الفلسطينيين في القطاع، رغم اتفاق وقف إطلاق النار، في شرم الشيخ برعاية أميركية ودولية». واضافت أن تصعيد حكومة الاحتلال انتهاكاتها، يعكس «سياسة التحدّي التي ينتهجها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو». ودعت الإدارة الأميركية والدول الوسيطة إلى «اتّخاذ موقف واضح من الانتهاكات الإسرائيلية والعمل على إلزام حكومة الاحتلال بتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق».

وبمعزل عن السجال حول نجاح العملية أو فشلها، فإن خطورتها تكمن، بحسب الباحث السياسي خالد أبو راس، في كونها نُفّذت داخل المساحة التي بقيت من القطاع، والتي لا تتجاوز نحو 30% منه، في حين احتاج العدو خلالها، بعد سنوات من الحرب والاستنزاف وتقويض جانب كبير من قدرات «حماس» العسكرية والأمنية، إلى استخدام الأدوات نفسها التي اعتمد عليها في أثناء الحرب: القصف الواسع، والأحزمة النارية، والطائرات المسيّرة و«الكواد كابتر»، إلى جانب العمل الاستخباراتي والمجموعات العميلة. ويرى أبو راس أن ذلك «يكشف استمرار تعقيد البيئة العملياتية أمام الاحتلال، رغم مرور ثلاث سنوات على حرب دمّرت جزءاً كبيراً من مقدّرات المقاومة الأمنية وكادرها البشري، كما يُظهر أن البيئة في غزة لم تتحول إلى بيئة أمنية متعاونة أو متسامحة مع الجيش الإسرائيلي». وفي الوقت نفسه، قد تؤشّر العملية، وفق هذا الرأي، إلى «انتقال الجهد الأمني الإسرائيلي إلى مرحلة تركّز بصورة أكبر على الاختطاف إلى جانب الاغتيال، في محاولة للحصول على معلومات مباشرة عن أنماط تفكير القيادة الجديدة لحماس»، لا سيما بعدما أدّت عمليات اغتيال قيادات الحركة على مستويات مختلفة إلى ما يصفه أبو راس بـ«الفقر المعلوماتي» لدى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

رأي

إعادة هندسة «نطاف الدولة»

عن كيف يعمل التطبيع

أيليا الخازن *

إن كان التطبيع يتخطّى مسألة الاعتراف الدبلوماسي، فإنّ السؤال الذي يطرح نفسه هو عن تأثيره على الدول والمجتمعات التي تسير في ركابه. لا يمكن اختزال الجواب إلى الادّعاء بأنّ الحكومات العربية هي، ببساطة، مُرغمة على تقبّل الشروط الأميركية والصهيونية لأنّها تعتمد على المنح أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الضمانات الأمنيّة. صحيح أنّ غياب التكافؤ هذا موجود، ولكنّه لا يعكس الحقيقة كاملة. إنّ التطبيع لا يفرض نفسه على الدول العربية العميلة فحسب، بل هو يعيد هندستها. إنّ التطبيع يعدّل أدوارها الإقليمية ويعيد تشكيل بناها التحتية ويعيد توظيف أجهزتها الأمنيّة ويغيّر العلاقات الاقتصادية القائمة بينها. بمعنى آخر، إنّ التطبيع يعيد تعيين نطاق الدولة.

إنّ لغة النطاق أداة مفيدة، لأنّ الدولة لا تختفي في ظلّ العولمة، بل يتمّ إعادة تنظيمها. بالاستناد إلى لوفيفر، يعتبر تحليل نيل برينير عن نطاق الدولة أنّ نفوذ الدولة مرن وليس جامداً ضمن الحدود الوطنية. إنّ الأردن مثال واضح على ذلك، إذ إنّ التطبيع يتيح لدولة تابعة أن تكتسب وظائف إقليمية جديدة بصفتها ممرّاً لوجستياً وعقدةً أمنية.

إنّ الصراع حول سلاسل التوريد الإقليمية بعد إغلاق، أو خطر إغلاق، مضيقَي هرمز وباب المندب، يظهر إعادة تعيين النطاق هذا بوضوح استثنائي. لقد تمّت إعادة موضعة الأردن كجسر برّي بديل يربط بين اقتصادات الخليج والممرّات الإسرائيلية والمنافذ المتوسّطية. إنّ كلاً من مشروع سكّة حديد العقبة، وإعادة إحياء خطّ حديد الحجاز وطرق النقل البرّي البديلة، ترفع من مكانة عمّان ضمن بنية لوجستية إقليمية أكبر بكثير من الاقتصاد المحلّي للأردن. يبدو التطبيع أنّه يأتي بثماره لأنه يمنح الدولة الأردنية وظيفة جديدة ضمن دورة رأس المال الخليجي والصهيوني.

يمكن ملاحظة هذه العملية نفسها في مجال الأمن. إنّ دور الأردن، باعتباره حليفاً رئيسياً لأميركا خارج حلف «الناتو»، وشريكاً في الحوار المتوسّطي للحلف، وعقدةً أساسية للقيادة المركزية الأميركية، قد تعاظم بشكل ملحوظ بعد انتقال الكيان الصهيوني إلى هيكل القيادة الإقليمية للقيادة المركزية الأميركية. لقد مكّن هذا الانتقال من قيام تنسيق عسكري عربي-صهيوني أوثق تحت مظلّة أميركية، ما أتاح تنظيم الدفاع الجوّي والتدريبات والتعاون الأمني من خلال بنية القيادة الأميركية عوضاً عن التحالفات الثنائية العلنيّة.

إنّ المساعي الإيرانية الأخيرة الناجحة في تقويض الوجود العسكري الأميركي في القواعد الأميركية في العراق والكويت والبحرين، وإلى حدّ أقلّ في السعودية وقطر، قد دفعت بالأردن إلى الساحة الأمنيّة كعقدة أساسية للقيادة المركزية الأميركية. إنّ دولة الأردن، التي تصفها القيادة المركزية بالفعل بأنّها شريك يُعوّل عليه، قد برزت إلى الواجهة، وعكّنها ذلك من إعادة تعيين نطاقها صعوداً كوسيط أمني، تحديداً من خلال هيكل التطبيع الذي يربطها بالقوّة الأميركية. إن كانت إعادة تعيين النطاق هذه قد عرّضت الأردن لمخاطر أمنيّة متزايدة وتُسائلة داخلية وزعزعة للاستقرار، فإنّ هذا محلّ جدل. وبالرغم من ذلك، فإنّ إعادة تعيين نطاق الأردن من خلال التطبيع أمر لا جدال فيه، خاصّة في نظر القوى الإمبريالية.

مع ذلك، فإنّ الأثر الأكثر أهمّية للتطبيع هو الحركة المزدوجة المتمثّلة في فكّ الارتباط وإعادة الارتباط. تُسهّل عملية التطبيع فكّ الارتباط التدريجي بين الدول العربية وشبكاتها الاقتصادية العضوية المتبادلة، في حين تُعيد ربطها عبر دوائر رأس المال والبنية التحتية والتجارة الإسرائيلية والأميركية. إنّ مشروع «المناطق الصناعية المؤهّلة» الفاشل الذي تمّ اتّباعه في التسعينيات يُعتبر مثالاً مبكراً عن ذلك. لقد صمّمت المناطق الصناعية المؤهّلة لدمج الصناعة الأردنية والمصرية مع المدخلات الإسرائيلية لتمكين البضائع من دخول السوق الأميركية مُعفاةً من الرسوم الجمركية. لكسر المقاطعة العربية وخلق مثلّث سلام إضافي مبنيّ على الاعتماد الصناعي المباشر. عوضاً عن ذلك، لقد زادت المناطق الصناعية المؤهّلة من احتدام التنافس بين قطاعَي النسيج الأردني والمصري على الاستثمارات الأجنبية وأسواق التصدير نفسها. لقد ظلّ الارتباط المنشود ضعيفاً، إلا أنّ فكّ الارتباط الاقتصادي الإقليمي التكاملي قد مضى قدماً.

> من شأن هذه العملية أن تعزّز قدرات دولتية مُعيّنة بينما تعمّق الهيكلية، إذ يمكنها أن تنتج ممرّات جديدة فيما تدمّر في الآن ذاته صيغ التكامل القديمة

أظهرت البنية التحتية لقطاع الطاقة استدامةً أكبر بكثير مقارنة بمسار الدمج الصناعي. لقد حوّلت ترتيبات غاز «ليفياثان» مع الأردن ومصر الاقتصاد السياسي إلى التطبيع لأنّ الاعتماد على الغاز يتغلغل في إعادة الإنتاج اليومي بشكل أعمق بكثير ممّا يمكن أن تحقّقه صادرات الملايين. إنّ الاتّفاقية الموقّعة من الأردن، والساري مفعولها لمدّة 15 سنة، لاستيراد الغاز من حقل «ليفياثان»، إلى جانب ترتيبات مصر، الأكبر بكثير من حيث القيمة، والطويلة الأمد، ربطت الأنظمة الكهربائية، والتخطيط الصناعي والأمن الطاقي لكلتا الدولتين، بمورد بحري خاضع للسيطرة الإسرائيلية. عندما انقطعت الإمدادات خلال الحرب على إيران، أُرغمت كلتا الدولتين على التدافع للبحث عن بدائل في سوق آخذة بالانكماش، ما يُثبت أنّ الاعتماد المتبادل الذي وعد به التطبيع كان مبنياً على عدم التكافؤ منذ البداية.

يأتي مشروع خطّ الغاز العربي لمصر ليجسّد هذا المنطق بأجلى وضوح، والخطّ هذا قد أنشئ في أوائل الألفين لربط أنظمة الطاقة العربية من مصر، مروراً بالأردن، وصولاً إلى سوريا ولبنان، وقد مثّل إمكانية إنشاء شبكة طاقة عربية مشتركة. إلا أنه في ما بعد، تمّ عكس مسار التدفّق، لينتقل الغاز من الحقول الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية إلى مصر والأردن، عبر بنى تحتية شُيّدت أساساً بهدف ربط المنتجين والمستهلكين العرب بعضهم ببعض. والأثر المادّي هنا يمثّل نموذجاً كلاسيكياً لعملية فكّ الارتباط وإعادة الارتباط، فقد تمّ فصل الدول العربية عن مسار طاقة إقليمي محتمل، لبعاد وصلها في ما بعد عبر مركز محوري إسرائيلي، أصبح الآن من مصلحتها ضمان استقراره وربحيته.

إضافةً إلى ذلك، تظهر محاولات شركة «بترول أبو ظبي الوطنية» الإماراتية للاستثمار في شركة «نيومبد إنيرجي» التقسيم الإقليمي للعمل: يصبح كلّ من الأردن ومصر «موّقنين» ومستهلكين، ويصبح رأس المال الخليجي جهةً مستثمرة وضامنة ومقلّصة للمخاطر، بينما تُرفع مكانة «إسرائيل» لتصبح عقدة الطاقة المركزية مع أوروبا، من خلال قبرص واليونان ومنتدى غاز شرق المتوسط في الطرف الخارجي للممرّ نفسه. بالتالي، يتجاوز التطبيع النطاق الثنائي، بل ويتعدّى الحدود الإقليمية؛ فهو يشكّل آلية تكتسب من خلالها عقدة الطاقة الإسرائيلية مصداقية، ويجري تجريدها أساساً من المخاطر أمام الأسواق العالمية عبر مشاركة الدول العربية، التي يؤدّي انخراطها إلى تقليص المخاطر السياسية والتجارية.

ومن هنا، يسقط عن مشروع «مثلّث السلام» المطروح من «إيكوبيس» ادّعاء تحقيق الاعتماد المتبادل، ليظهر على حقيقته: إنّه امتداد عضوي لنظام إقليمي استنزافي. يقوم هذا النموذج على فرضية واهية مفادها أنّ مدّ شبكات البنية التحتية عبر الحدود كفيل بإنتاج الاستقرار، في حين تظلّ علاقات الملكية وأدوات الإكراه وهياكل التبعية على حالها دون تغيير. تُطرح مشاريع البنية التحتية بوصفها عابرة للسياسة، رغم أنها، في واقع الأمر، تعيد هندسة السلطة السياسية. فمن السهل أن يظهر خطّ سكّة حديد أو أنبوب طاقة أو ممرّ بيانات بمظهر المحايد حين يتمّ طمس تاريخ الأرض التي يمرّ عبرها، وإغفال موازين القوّة القسرية التي شيّدته.

إنّ التطبيع، إذاً، لا يقتصر على جذب الدول العربية نحو فلك «إسرائيل» فحسب، بل هو كذلك يعيد هندسة العلاقات بين الدول العربية نفسها، وهو يعيد موضعة الأردن كمركز محوري لوجستي وأمني، ويحوّل مصر إلى سوق أساسي للطاقة، ويفتح أمام رأس المال الخليجي مسارات جديدة للتراكم، ويساعد الكيان الصهيوني على ترسيخ مكانته كعقدة إقليمية لا غنى عنها. من شأن هذه العملية أن تعزّز قدرات دولتية مُعيّنة بينما تعمّق التبعية الهيكلية، إذ يمكنها أن تنتج ممرّات جديدة فيما تدمّر في الآن ذاته صيغ التكامل القديمة. والأهمّ من ذلك، أنّها تعيد تعيين النطاق الذي تمارس ضمنه السيادة، فتبقى الدول العربية وطنية شكلياً، إلّا أنّ غالبية وظائفها الطاقية والأمنيّة واللوجستية يتمّ تنسيقها من خلال هندسات إقليمية خاضعة للقوّة الأميركية والمركزية الصهيونية. فالتطبيع، إذاً، لا يعني أفول الدولة، وهذا التمييز يكتسي أهمّية سياسية حاسمة، بل هو إنتاج لدولة من نوع آخر، دولة جرت إعادة تعيين نطاقها لتخدم نظاماً إقليمياً مغايراً.

* باحث

قضية

انتخابات كسر العظم: «غودو» إسرائيل غير آتٍ

حسين الأمين

تتّجه إسرائيل نحو فصل إضافي من أزمتها السياسية، ولو بصيغة جديدة يُتوقّع أن تفرزها انتخابات «الكنيست» المرتقبة أواخر تشرين الأول/ أكتوبر المقبل. فمعظم الاستطلاعات تضع حزب «ياشار»، بقيادة غادي آيزنكوت، في الصدارة، وتُظهر «الليكود» عند أحد أضعف مستوياته منذ سنوات، فيما يبقى معسكر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بعيداً عن أكثرية الـ61 مقعداً. غير أن تراجع نتنياهو لا يقابله تشكّل بديل قادر على الحكم؛ إذ تتوزّع القوى المناهضة له بين يمين متطرف، ووسط ليبرالي، ويسار صهيوني، وأحزاب عربية تحتاج المعارضة إلى أصواتها، فيما ترفض قوى أساسية فيها الاعتراف بها شريكاً شرعياً.

ويمنح أحدث استطلاعات قناة «كان»، مثلاً، أحزاب ائتلاف نتنياهو الحالي 48 مقعداً، ترتفع إلى 52 مع حزب «عمخا يسرائيل» الجديد، بقيادة عوفر فينتر، في مقابل 55 للمعارضة، و13 للقائمتين العربيتين. وبذلك، تتفوّق المعارضة على معسكر نتنياهو، لكنها تبقى دون عتبة الـ61، في حين يرتفع رصيد القوى المناهضة لزعيم «الليكود» حسابياً إلى 68 إذا أُضيفت إليها القائمتان العربيتان. أمّا استطلاع صحيفة «معاريف»، فيرسم صورة أشدّ قتامة بالنسبة إلى نتنياهو، إذ يمنح 43 مقعداً لأحزاب ائتلافه التقليدية، و48 مع فينتر، مقابل 59 للمعارضة، التي تقترب في هذه الحال من الأكثرية من دون أن تبلغها بمفردها.

وهكذا، فإن بلوغ القدرة على تشكيل الحكومة، يبقى جوهر المأزق. ففي استطلاع «كان»، تحتاج المعارضة إلى ستة مقاعد إضافية، وفي استطلاع «معاريف» إلى مقعدَين، ما يجعل بلوغ الأكثرية ممكناً عبر الاستناد إلى الأحزاب العربية، أو استقطاب «شاس» أو قوة أخرى من معسكر اليمين. غير أن هذه الاحتمالات تصطدم بخطوط حمر أعلنها عدد من قادة المعسكر المناهض لنتنياهو، فضلاً عن أن الأخير لا يزال يقود المعسكر الأكثر انضباطاً والتصاقاً بمرشّحه. ولذا، قد يخسر «الليكود» الصدارة من دون أن يخسر نتنياهو القدرة على تعطيل قيام حكومة بديلة، فيما قد يفوز «ياشار» بأكبر عدد من المقاعد من دون أن يملك طريقاً إلى رئاسة الحكومة، لتقترب إسرائيل بذلك من «كنيست» معلّق، تكون الكلمة الفصل فيه لمفاوضات ما بعد الاقتراع.

التنافس لا يتجاوز اليمين

لا يعكس صعود آيزنكوت تحولاً يسارياً في المجتمع الإسرائيلي، ولا تراجعاً عن العقيدة الأمنية التي كرّستها سنوات الحرب، بل يعكس انتقالاً في مركز الثقل داخل اليمين من نتنياهو إلى شخصية عسكرية تعارض إدارته من داخل المنظومة نفسها. فرئيس الأركان السابق لا يطرح «تسوية سياسية شاملة مع الفلسطينيين»، ولا يقدّم حزبه بديلاً إيديولوجياً من اليمين، وإنما يركز على المساءلة عن إخفاق السابع من أكتوبر، وتوسيع «الخدمة العسكرية»، وتشكيل قيادة أمنية أقلّ خضوعاً للاعتبارات الشخصية لرئيس الحكومة. وتفسّر هذه الموقعية تقدّمه على نتنياهو في اختبارات الملاءمة لرئاسة الحكومة؛ إذ منحه استطلاع «معاريف» 48% مقابل 37% لنتنياهو، فيما أعطاه استطلاع «كان» 40% مقابل 37%. لكن قوة آيزنكوت لا تختصر بصورته الشخصية، بل تنبع أيضاً من كون حزبه يستقطب ناخبين يريدون تغيير القيادة من دون الانتقال إلى اليسار، مستفيداً في ذلك من تآكل «الليكود»، ومن ضعف بيني غانتس، ومن عجز تحالف نفتالي بينيت ويائير لبيد عن التحوّل إلى القوة الكبرى التي كانا يراهنان عليها. والأمر نفسه ينسحب على نفتالي بينيت، الذي يمثّل اليمين القومي في الكيان، ويأكل من القاعدة الشعبية للأحزاب اليمينية، ويرفع شعارات اليمين نفسها تقريباً، باستثناء مسألة تجنيد «الحريديم» الذين يطالب بتجنيدهم أسوة بباقي الإسرائيليين.

وفي موازاة ذلك، أحدث دخول عوفر فينتر وحزبه «عمخا يسرائيل» شرخاً إضافياً داخل اليمين؛ ففينتر يقتطع أصواتاً من «الليكود» و«الصهيونية الدينية»، ويهدّد خصوصاً موقع بتسلئيل سموتريتش، لكنه لا يطرح نفسه بديلاً ائتلافياً من نتنياهو، وإن أعلن أنه لن يوصي لرئاسة الحكومة إلا به. وهكذا، فإن الحزب الجديد قد يضعف مكوّنات ائتلاف نتنياهو خلال الحملة، لكنه يمكن أن يعود إلى ترميمها بعد الانتخابات، شرط أن يُعبر نسبة الحسم، وألّا يؤدّي تنافسه مع القوائم اليمينية الصغيرة إلى إهدار كتلة واسعة من الأصوات.

الأصوات «المحروقة» تبتلع اليمين الديني

يبدو أن من بين أكثر العوامل الحاسمة في المشهد الانتخابي، مصير القوائم التي تتارجح حول نسبة الحسم البالغة 3,25%. إذ يشير استطلاع «معاريف» إلى أن نحو 8% من عموم الأصوات تتوزّع على أحزاب لا تتجاوز العتبة، وهو ما يعادل نظرياً قرابة عشرة مقاعد. وإذا استمرّت هذه القوائم في خوض الانتخابات منفردة، فقد يخسر أحد المعسكرات فرصته في الحكم من دون أن يكون قد خسر عدداً مماثلاً من الناخبين. ويظهر هذا الخطر بوضوح داخل اليمين، حيث تتنافس «الصهيونية الدينية» بزعامة سموتريتش، وحزب «عمخا يسرائيل»، و«البيت الصهيوني – الاحتياط»، إلى جانب مبادرات أصغر، على قاعدة انتخابية متقاربة. وبينما ينجح إيتمار بن غفير في تثبيت حزبه عند سبعة أو ثمانية مقاعد، يقف سموتريتش على حافة نسبة الحسم، بعدما كان أحد أعمدة حكومة نتنياهو وأبرز ممثلي المشروع الاستيطاني. ويكشف هذا التفاوت انزياحاً داخل اليمين الديني المتطرّف نفسه، من النخبة الاستيطانية الأيديولوجية التي يمثّلها سموتريتش إلى الشعبوية الكهانية الأكثر صخباً واتساعاً التي يقودها بن غفير. لذلك، يضغط نتنياهو من أجل دمج القوائم اليمينية الصغيرة ومنع تكرار سيناريو «حرق الأصوات». إلا أن الاندماج لا يضمن، بالضرورة، زيادة مجموع مقاعد المعسكر، إذ قد ينقذ سموتريتش من السقوط، لكنه قد ينفّر ناخبين يفضّلون بن غفير أو فينتر منفردَين؛ مع أن بن غفير لا يزال يعلن رفضه الاندماج مع سموتريتش، حتى الآن. ومن هنا، تتّجه الأنظار إلى عملية إيداع القوائم التي تنتهي مساء الثامن من الشهر الجاري، حيث إن اتصالاً واحداً ينتهي باتحاد قائمتَين ما، قد يعيد خمسة مقاعد أو أكثر إلى الحساب، فيما قد يحرم العناد الشخصي معسكر نتنياهو من فرصة الاقتراب من الـ61.

العرب ضرورة حسابية... وشريك مرفوض

تعيد الاستطلاعات الأحزاب العربية إلى موقع «بيضة القبّان»؛ إذ تمنح «القائمة المشتركة»، التي تضمّ مقاعد كما في أحدث استطلاعات «كان» و«معاريف»، فيما تحصل «راعم»، بقيادة منصور عباس، على خمسة، لترتفع القوة العربية مجتمعة إلى 13 مقعداً. وفي استطلاعات أخرى، تنخفض إلى نحو 11، لكنها تبقى، في الحالَين، قادرة على منع نتنياهو من بلوغ الأكثرية أو منح خصومه غطاءً عددياً لتشكيل حكومة. غير أن المعارضة الصهيونية تقع هنا في تناقض واضح؛ فهي تحتاج إلى العرب لإسقاط نتنياهو، فيما ترفض قوى بتسلئيل سموتريتش، لكنه لا يطرح نفسه بديلاً ائتلافياً من نتنياهو، وإن أعلن أنه لن يوصي لرئاسة الحكومة إلا به. وهكذا، فإن الحزب الجديد قد يضعف مكوّنات ائتلاف نتنياهو خلال الحملة، لكنه يمكن أن يعود إلى ترميمها بعد الانتخابات، شرط أن يُعبر نسبة الحسم، وألّا يؤدّي تنافسه مع القوائم اليمينية الصغيرة إلى إهدار كتلة واسعة من الأصوات.

تراجع نتنياهو لا يقابله تشكّل بديل قادر على الحكم (عن الويب)

«ياشار»: الحزب الأول

في أيلول 2025، وبعد انفصاله عن «معسكر الدولة»، أسّس غادي آيزنكوت حزب «ياشار»، الذي يقدّم نفسه بديلاً أمنياً ومؤسّساتياً من «الليكود» وبنيامين نتنياهو، مُركّزاً على المُساءلة عن إخفاق السابع من أكتوبر، وتوسيع «الخدمة العسكرية»، واستعادة فاعلية مؤسّسات «الدولة». ويتصدّر هذا الحزب أحدث الاستطلاعات بنحو 24 إلى 25 مقعداً، مستقطباً ناخبين من الوسط واليمين، من دون تبنّي برنامج يساري أو طرح تسوية سياسية شاملة. إلا أن تصدّره لا يضمن له تشكيل الحكومة؛ إذ يحتاج إلى شراكة مع «شاس» أو «راعم»، أو إلى تفكيك أحد مكوّنات معسكر نتنياهو.

«الليكود»: خسارة مضبوطة

تراجع حزب «الليكود» من 32 مقعداً في انتخابات 2022، إلى نحو 20 أو 21 في أحدث الاستطلاعات، وذلك تحت تأثير إخفاق السابع من أكتوبر، واستمرار الحرب، ومحاكمة بنيامين نتنياهو، وتصاعد الانقسام داخل اليمين. وعلى رغم خسارته الصدارة لمصلحة «ياشار»، يبقى الحزب نواة المعسكر الأكثر انضباطاً، الذي يضمّ، إلى جانبه، كلاً من «شاس» و«يهدوت هتوراه» و«القوة اليهودية» و«الصهيونية الدينية». لكنّ أزمة «الليكود» تكمن في أن تماسك الحلفاء لا يكفي لبلوغ الـ61 مقعداً، فيما يصعب قيام حكومة وحدة واسعة ما دام نتنياهو على رأس الحزب.

«بياحد»: تلاشي توقّعات البدايات

وُلد تحالف «بياحد/معاً» في نيسان 2026، من اندماج حزبَي نفتالي بينت، الذي احتلّ الموقع الأوّل فيه، وبائير لبيد الذي اتّخذ المقعد الثاني. ويجمع التحالف بين يمين قومي ووسط ليبرالي، رافعاً شعارات «الخدمة العسكرية الشاملة»، والتحقيق في إخفاق السابع من أكتوبر، والإصلاح المؤسّسي، وخفض كلفة المعيشة. إلّا أنه يحصل على نحو 14 أو 15 مقعداً فقط، بعيداً عن الطموحات التي رافقت تأسيسه. كما أن رفض بينت تشكيل حكومة تستند إلى الأحزاب العربية أو إلى أحزاب «حريدية» تعارض التجنيد، يزيد تموضع «بياحد» على الخريطة الائتلافية تعقيداً.

غادي آيزنكوت: التكليف غير مضمون

يتقدّم رئيس الأركان السابق، غادي آيزنكوت، على بنيامين نتنياهو في عدد المقاعد واختبارات المُلاءمة لرئاسة الحكومة، إذ منحه استطلاع «معاريف» 48% مقابل 37% لنتنياهو، فيما أظهر استطلاع «كان» تقدّمه بـ40% مقابل 37%. ويستند آيزنكوت، في صعوده، إلى تصديره نفسه بوصفه قائداً أمنياً هادئاً يعارض نتنياهو من داخل المنظومة، لا من موقع اليسار. لكن طريقه إلى رئاسة الحكومة لا يزال مُعقّداً؛ إذ لا تملك المعارضة أكثرية مستقلّة، فيما يصطدم ضمّ «شاس» أو «راعم» إليها باعتراضات نفتالي بينت وأفيغدور ليبرمان.

بنيامين نتنياهو: نهاية سنوات «المجد»

يخوض نتنياهو الانتخابات من أضعف مواقعه منذ سنوات، بعدما تراجع حزبه «الليكود» إلى نحو 20 أو 21 مقعداً، وتُقدّم عليه آيزنكوت في اختبارات المُلاءمة لرئاسة الحكومة. لكن «بيبي» يبقى المرشّح الذي يرأس المعسكر الأكثر استعداداً للتوصية به، مع تمسّك الأحزاب «الحريدية» وإيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، إضافة إلى عوفر فينتر، بدعمه. ومع ذلك، فإن حلفاء نتنياهو يعجزون مجتمعين عن بلوغ 61 مقعداً، وهو ما يجعل بقاءه في رئاسة الحكومة متوقّفاً على إنقاذ أصوات اليمين المُهدَّدة بالضياع، واستقطاب شريك إضافي بعد الانتخابات.

نفتالي بينت: المنافس الشائك

يعود نفتالي بينت إلى المنافسة بعدما ترأس الحكومة بين عامَي 2021 و2022، مستنداً إلى تجربته في جمع ائتلاف متناقض أطاح بنتنياهو. ويَظهر بينت بوصفه المرشّح الثالث الجدّي؛ إذ منحه استطلاع «معاريف» 45% في مواجهة نتنياهو الذي حصل على 40%، فيما أظهر استطلاع «كان» تقارباً بينهما. غير أن تحالفه مع لبيد لا يحصل إلّا على 14 أو 15 مقعداً، ما يضعه خلف آيزنكوت حزبياً، في حين أن رفضه العرب و«الحريديم» يضيّق خياراته. وعلى أيّ حال، فهو يحتاج إلى اتفاق مع بقيّة أقطاب المعارضة، التي لا يرأس الحزب الأكبر من بين أحزابها، للوصول إلى رئاسة الحكومة.

تقرير

«الامتحانات» فتيلاً لمواجهة أوسع

دمشق - السويداء: دورة تصعيد جديدة

عامر علي

تستمرّ التعقيدات التي تواجه ملفّ الامتحانات في السويداء، حيث يُمنع طلاب شهادتَي التعليم الأساسي والثانوية العامّة من الوصول إلى المراكز التي حدّدتها السلطات الانتقالية في ريف المحافظة الشمالي. ويأتي ذلك في وقت يتزايد فيه التوتر الأمني داخل السويداء، وعلى تخومها، مع تواصل الاشتباكات المتقطّعة بين «الحرس الوطني» والقوات الحكومية، الأمر الذي يعيد المحافظة إلى دائرة التصعيد بعد فترة قصيرة من الهدوء النسبي. وبحسب المعطيات الميدانية، بقي الطريق المؤدّي إلى المراكز الامتحانية مُغلقاً أمام معظم الطلاب، فيما تمكّن عدد محدود منهم من تقديم امتحاناتهم. وهم ممّن غادروا السويداء مُسبقاً ويقيمون في دمشق وريفها، في محاولة لتجنّب العراقيل التي كانت متوقّعة مع بدء الدورة الاستثنائية.

وبحسب «مديرية إعلام السويداء»، فإن «الحرس الوطني»، التابع للمرجع الدرزي حكمت الهجري، نصَب ثلاثة حواجز جديدة على طريق السويداء - شهبا، في وقت سُجّلت فيه مضايقات ضدّ عدد من الطلاب الذين حاولوا تجاوز حاجز «دوار العنقود» سيراً على الأقدام. غير أن «الحرس الوطني» نفى مسؤوليته عن منع الطلاب، معتبراً أن ما يجري هو «حراك شعبي» رافض لإجراء الامتحانات في مناطق خاضعة لسيطرة السلطات الانتقالية، ومتّهماً دمشق باستخدام الملفّ التعليمي أداة ضغط على أهالي المحافظة. كما هاجم الأمم المتحدة على خلفية إعرابها، في بيان صادر عن مكتبها في سوريا، عن قلقها من التقارير التي تحدّثت عن منع الطلاب من الوصول إلى مراكزهم، ودعوتها جميع الأطراف إلى ضمان حقّهم في التعليم وتقديم الامتحانات في ظروف آمنة.

> **يبدو نحو 13 ألف طالب اسرى الصراع على شكل العلاقة المقبلة بين السويداء ودمشق**

وتعود أزمة الامتحانات إلى المرسوم الرئاسي الرقم «163»، الصادر في 19 آب الماضي، والذي منح طلاب السويداء دورة استثنائية بعد تعذّر تقديمهم الامتحانات الأساسية بسبب الأحداث الأمنية التي شهدتها المحافظة. إلا أن عدم تحديد المرسوم مكان إجراء الامتحانات، ثمّ إعلان تنظيمها في مناطق من الريف الشمالي الواقع تحت سيطرة السلطات الانتقالية، فتحا الباب أمام موجة اعتراضات محلّية، تحوّلت سريعاً إلى قطع طرق ومنع حافلات للطلاب والمراقبين من الوصول إلى المراكز، التي كانت مُجهَّزة لاستقبال نحو 13 ألف طالب. وفي وقت تعتبر فيه السلطات الانتقالية السماح بدورة امتحانية استثنائية بادرة حُسن نيّة نحو المحافظة، يكشف حجم المقاطعة الفعلية للامتحانات، سواء بصورة إرادية أو نتيجة منع الطلاب من الوصول إلى المراكز، عن حجم الفجوة الكبيرة بين الطرفَين، إذ حضر نحو 130 طالباً فقط من أصل نحو 13 ألفاً في اليوم الأول، أي قرابة 1% من عدد الطلاب المرشّحين، علماً أن نسبة المشاركة في امتحانات الدورة العادية الأولى بلغت نحو 5%، وفق بيانات نقلتها «مديرية إعلام السويداء».

بموازاة ذلك، عاد التصعيد مجدّداً في محيط السويداء، حيث سُجّلت اشتباكات متقطّعة استُخدمت في بعضها القذائف والمُسيّرات. وأسفرت الاشتباكات، التي تركّزت بشكل أساسي على المحور الغربي للمدينة، عن مقتل عنصر من «الحرس الوطني» وإصابة 11 شخصاً بينهم طفل. وتبادلت الأطراف الاتهامات حول المسؤولية عن بدء المواجهات؛ إذ قالت محافظة السويداء إن «الحرس الوطني» استهدف قريتَي ريمة حازم والمنصورة، وحاول التقدّم في اتّجاه تل حديد، فيما اتهم «الحرس» القوات الحكومية بقصف المحور الغربي للمدينة. ولم تسفر المعارك عن أيّ تغيير ميداني؛ إذ بقيت خطوط السيطرة على حالها، فيما استمرّ تبادل النيران حتى ساعات متأخّرة من الليل. غير أن آثار التصعيد وصلت إلى الخدمات الأساسية، بعدما خرج خطّا الكهرباء الرئيس والاحتياطي المغذّيان للسويداء عن الخدمة، ما أدّى إلى انقطاع التيّار عن قسم كبير من المدينة وعن منطقة شهبا بالكامل.

وتأتي هذه التطوّرات في وقت لا تزال تعيش المحافظة فيه حالة انقسام سياسي وأمني حادّ، بدا يمتدّ بوتيرة أسرع إلى إدارة المؤسّسات والخدمات والتعليم. كما تأتي بعد أيام فقط من رفع الهجري سقف خطابه ضدّ السلطات الانتقالية، وربطه مصير السويداء بإسرائيل التي عدّ الدروز «جزءاً منها». كما لا يمكن فصل هذه التطوّرات عن التحوّلات المتسارعة التي يشهدها الملف السوري، وآخر عناوينها عودة الانفتاح الإسرائيلي على الحوار مع دمشق بوساطة أميركية، وذلك بعد استهداف تل أبيب مطار أبو الظهور العسكري في ريف إدلب، بذريعة منع تركيا من التمركز فيه.

وبموازاة التصعيد الإسرائيلي ومساعي واشنطن لإعادة فتح الأبواب المُغلقة بين دمشق وتل أبيب، شكّل الإعلان عن أنها «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) و«الإدارة الذاتية» بموجب اتفاق 29 كانون الثاني، وشطب اسم سوريا من قائمة «الدول الراعية للإرهاب»، حدثَين مفصليَّيْن على طريق طيّ أكثر الملفات تعقيداً أمام السلطات الانتقالية. وبذلك، تبقى السويداء، الملفّ العالق الأبرز، حيث يتداخل العامل المحلّي مع المصالح الإسرائيلية، ولا سيما بعد الدعم الذي قدّمته تل أبيب لفصائل محلّية في المحافظة.

وبين ضغط السلطات الانتقالية، التي باتت أكثر تفرّغاً لملف الجنوب البلاد، وتمسّك القوى المسيطرة في السويداء، بالأمر الواقع القائم، يبقى نحو 13 ألف طالب أسرى الصراع على شكل العلاقة المقبلة بين المحافظة ودمشق، والتي لا يبدو حسمها سهلاً في ظلّ تعدد القوى المحلية والإقليمية الفاعلة في هذا الملف.

سبوت لايت

الأرجنتين تودّع قائدها التاريخي... نهاية حقبة!

بين ليلةٍ وضحاها، تيتّمت كرة القدم الارجنتينية. ماكانت تخشاه جماهير «الألبيسيليستي» حصلَ مساء الإثنين بإعلان أسطورة الارجنتين ليونيل ميسي اعتزاله اللعب الدولي، خاتماً بذلك مسيرة مشرّفة كُتبَ لها النجاح في الفصل الاخير

يُعد ميسي اكثر اللاعبين مشاركةً مع منتخب الارجنتين (207) كما أنه الهداف التاريخي لـ«الألبيسيليستي»

حسين فحص

لأوّل مرة منذ أكثر من ثلاثة عقود، سيفتقر منتخب الأرجنتين إلى «ساحر» يحمل الرقم 10. يوم الإثنين 31 أغسطس/آب 2026، فقدَ المنتخب الأرجنتيني لكرة القدم أسطورته الحية ليونيل ميسي بتعليق حذائه الدولي بعد مسيرةٍ ذاخرة، ليُنضمّ بذلك إلى الأسطورة المعتزلة الراحلة دييغو أرمانـدو مارادونـا الذي أضاءَ قلوب الأرجنتينيين خلال الثمانينيات والتسعينيات.

شارك مارادونا في أربع نسخٍ من كأس العالم مرتدياً الرقم 10، من عام 1982 إلى 1994، ثم تولّى أورتيغا هذا الدور في عامَي 1998 و2002، قبل أن يظهر ميسي لأول مرة مع المنتخب الأرجنتيني عام 2005، ويُشارك في النسخ الست التالية من كأس العالم من 2006 إلى 2026. في النسخة الأولى له، ارتدى ميسي الرقم 19، وفي النسخ المتبقية احتكرَ الرقم 10، وهو الرقم الذي ورثهُ عام 2009 ولم يتخلّ عنه أبداً، لدرجة أنّه أصبحَ مطبوعاً في ذاكرة الأرجنتينيين أكثر من مارادونا حتى!

مسيرة استثنائية

رغم كل نجاحاته مع برشلونة، ظلّت علاقة ميسي بقميص الأرجنتين لسنواتٍ طويلةٍ تتحدد بما لم يفز به. عام 2014، وصل ميسي ورفاقه إلى نهائي كأس العالم، لكنّ الأرجنتين خسرت أمام ألمانيا (1-0). تفاقمَ الأمر سوءاً بعدها بخسارة «الألبيسيليستي» نهائيَّي كوبا أميركا في عامَي 2015 و2016، ما زادَ الحزن في قلب ميسي.

هزيمة كوبا أميركا الثانية تحديداً أمام تشيلي هزّت الأرجنتين. بعيداً عن مساهمتها في خسارة البلاد لقباً دولياً مهماً، إلّا أنّ الفاجعة تجلّت باعتزال ليو، ولو لفترة وجيزة. ترافقَ الأمر مع اتهاماتٍ قاسيةٍ وُجّهت إلى ميسي، وصفته بأنّه «ليس بمستوى دييغو» و«يختفي في المناسبات الكبرى»... مع ذلك، يمكن اعتبار فترة الأسابيع الستة الفاصلة بين إعلان ميسي اعتزاله في يونيو/حزيران 2016 وإعلانه في 12 أغسطس/آب استمراره في اللعب «حباً للوطن» الأهم في تاريخ كرة القدم الأرجنتينية.

بعد الاعتزال المؤقّت، تغيّرت الأمور تدريجياً. بنى المدرّب ليونيل سكالوني فريقاً حول قائده، مليئاً بالموهبة والحماسة والالتزام الجماعي. وفي عام 2021، جاءَ الحصاد الأوّل بحصد الأرجنتين لقب كوبا أميركا، ما جعل ميسي يُحقق أول لقبٍ دولي كبير له مع المنتخب الأول. ثم جاءَ المجد الأكبر عام 2022، عندما رفعَ ميسي لقب كأس العالم في قطر وختمَ الحلقة المفقودة في مسيرته، ليُعزّز الإنجازات بعدها بلقبٍ ثانٍ في كوبا أميركا عام 2024.

على الصعيد الشخصي، يحمل ميسي أرقاماً دوليّةً قياسية، أبرزها كونه أكثر اللاعبين مشاركةً مع منتخب الأرجنتين (207)، كما أنّه الهداف التاريخي لـ«الألبيسيليستي» بـ 125 هدفاً. هذه المسيرة المميّزة ختمها ليو يوم الإثنين بمنشور عبر «إنستغرام»، قال فيه: «مرّ بعض الوقت منذ النهائي، وبعد تفكير طويل، أريد أن أعلن للجميع أنني أعتزل مع المنتخب الوطني. إنه قرار (...) لا يزال يؤلمني في أعماق نفسي، لكنني أدرك أن هذا هو الوقت المناسب... أغادر وأنا أشعر بالطمأنينة والفخر لأنني، إلى جانب زملائي، منحتكم لحظات كانت يوماً ما مجرد أحلام نتطلع إلى تحقيقها».

وجاء القرار بعد أسابيع من قيادة ميسي لمنتخب بلاده إلى نهائي كأس العالم 2026 الذي خسره أمام إسبانيا بهدف دون رد.

هي نهاية حقبة ذهبية تمتّع فيها الأحداث في الأرجنتين والآباء والأبناء والأحفاد بذكرياتٍ لا مثيل لها في العقود الأخيرة، أولّ مع مارادونا ثم مع ميسي. الأكيد أنّ الإرث الذي سيتركه ليو سيكون كبيراً، والحمل على خليفته سيكون أكبر، وأنّ ميسي ليس بحاجةٍ إلى إثبات شيء. هو ببساطة من أفضل اللاعبين الذين مرّوا في تاريخ الأرجنتين والعالم، إن لم يكن الأفضل حتى.

> تغيّرت الأمور تدريجياً بعد اعتزال ميسي المؤقّت

أخبار عالميّة

شبهات «الأسلحة والمخدّرات» تُلاحق نجماً برازيلياً

في تطوّرٍ صادم يهزّ أوساط الكرة البرازيلية، نفّذَت قوّات الشرطة يوم الإثنين حملة مداهمات واسعة استهدفت ديفيد كوريا، نجم نادي فاسكو دي غاما، وذلك ضمن تحقيقاتٍ مكثّفةٍ تتعلق بشبكات الإتجار بالمخدرات والأسلحة.

وأعلنت شرطة ريو دي جانيرو أنّ العملية شهدت مشاركة نحو 100 عنصر أمني، واستهدفت تفكيك «منظمة إجرامية» معقدة تمتد أنشطتها عبر المشروعة لتشمل عدة ولايات في البلاد.

وكشفت السلطات عن وجود اشتباه قوي في تورّط «رياضيين محترفين» في الارتباط بهذه المنظمة الإجرامية أو تسهيل أعمالها، مشيرة إلى أن العملية الأمنية شملت تنفيذ 4 مذكرات توقيف و15 مذكرة تفتيش في مواقع مختلفة.

وأفادت وسائل إعلام محلية بأن فرق التحقيق داهمت منزل اللاعب كوريا (30 عاماً) الواقع في حي «بارا دا تيجوكا» الراقي بمدينة ريو دي جانيرو، كما امتدت عمليات التفتيش لتشمل مركز التدريبات التابع لنادي فاسكو دي غاما.

إسبانيا تتحرك لاستضافة نهائي مونديال 2030

تحركت الحكومة في إسبانيا قبل رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) السويسري جياني إنفانتينو (56 عاماً)، من أجل الإبقاء على حظوظ المملكة في إقامة نهائي بطولة كأس العالم 2030 في أحد الملاعب الكبرى، يتقدّمها سانتياغو برنابيو في العاصمة مدريد أو كامب نو في برشلونة.

وتعهّد رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز بأنّ حكومته ستبذل قصارى جهدها لإبقاء نهائي كأس العالم 2030 في إسبانيا، بعدما رفضَ محاولات جياني إنفانتينو الضغط داخل الاتحاد الدولي لكرة القدم، من أجل منح الأمر إلى المغرب، لأنّ «لاروخا» يأمل تحقيق لقب المونديال للمرة الثالثة على أرضه وبين جماهيره.

وقال بيدرو سانشيز في حديثه مع شبكة «إس إي آر» الإسبانية: «تعمل حكومتنا في إسبانيا على إقامة المواجهة النهائية لبطولة كأس العالم 2030 في بلادنا، والوقت حانٍ حتى نشاهد منتخبنا يحقق اللقب على أرضه وأمام جماهيره، وإقامة النهائي أصبح من حقنا، كوننا أبطال العالم، بعدما حسمنا الأمر في الولايات المتحدة الأميركية».

وأكدت الشبكة الإسبانية أن المملكة تُشارك المغرب والبرتغال في استضافة بطولة كأس العالم 2030، مع إقامة بعض المباريات في دول أخرى احتفالاً بمرور 100 عام على النسخة الأولى من المسابقة الدولية (أوروغواي، الأرجنتين وباراغواي)، لكن المشكلة الوحيدة التي تواجه الاتحاد الدولي لكرة القدم خلال الفترة القادمة هي مسألة نهائي المونديال المقبل.

كلمات متقاطعة 5168

افقيا

1- اللون المركب من الأحمر والأزرق – ظن – 2- دولة عظمى – من أقدم وأهم المدن الفلسطينية التاريخية – 3- للنفي – شعر يُقال في النساء – حرف أبجدي – 4- أمبراطور روماني – للندبة – للتمنّي – 5- من معالم باريس المشهورة يُعتبر أثر هندسي رائع فيه متحف عسكري وقبر نابليون والقادة العظماء – 6- تراب الذهب – يكبر النبات – 7- بلدي – إلهة الصيد عند الرومان – 8- من المشتقات النفطية – إشتاق – 9- بواسطتي – مدينة أردنية – 10- مؤلف موسيقي فرنسي

عمودياً

1- إسم تحمله عدّة مدن أميركية أهمها في فرجينيا – 2- أطول أنهر فرنسا – من الطيور – يستخرج من العنب والتفاح – 3- سنّور – مدينة سياحية بلغارية – 4- رئيس اميركي راحل – يقيم في المكان – 5- ظفر وربح – حرف جر – مكر وخداع وخبث – 6- عاصمة أنغولا – 7- سقي – القناة او الأنبوب – 8- خبز يابس – حروف العلة في اللغة العربية – خصب – 9- مدينة بريطانية – نسجن ونأسر – 10- مدينة نيجيرية – محرّر الهند

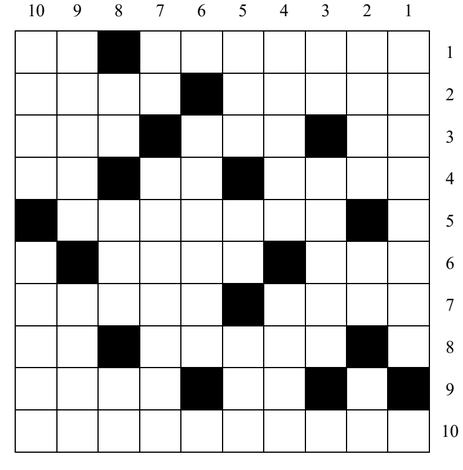

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- دراق – تانغو – 2- وندسور – جيد – 3- سكر – سفن – في – 4- لي – رت – رعاع – 5- دنس – هوس – رف – 6- أنا – يسار – 7- رجب – ميسر – 8- فويت – كيس – 9- أنت عمري – 10- نزار فرنسيس

عمودياً

1- دوسلدورف – 2- رنكين – جواز – 3- أدر – سابينا – 4- قس – تتر – 5- وست هام – عفّ – 6- ترف – يدمّر – 7- نرسيس – رن – 8- نج – سركيس – 9- غيفارا – 10- وديع فرنسيس

sudoku 5168

8	2			6			7	5
	3			5			1	
7				8				6
		3	7		4	5		
2		8	5		6	9		7
		7				1		
5				9				4
	8			7			5	
3				4				1

حلول الشبكة السابقة

2	6	8	4	1	9	5	7	3
5	7	1	3	6	8	4	2	9
9	4	3	2	5	7	6	8	1
3	1	7	9	8	5	2	4	6
6	2	5	1	7	4	9	3	8
8	9	4	6	3	2	7	1	5
7	3	9	5	2	1	8	6	4
1	5	2	8	4	6	3	9	7
4	8	6	7	9	3	1	5	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 465

كلمة السر من 5 حروف: بلدة لبنانية في قضاء صيدا

المروانية – المية ومية – ارزي – بنعفول – برتي – تفاحتا – جنجلايا – حفر – درب السيم – زيتا – صرفند – ضيع – عدلون – عبرا – قرى – كفربيت – مغدوشة – محل

ا	ل	م	ر	و	ا	ن	ي	ة	ب
ع	ج	ن	ج	ل	ا	ي	ا	ن	ة
ط	ب	ن	و	ل	د	ع	ع	د	ي
ق	ز	ر	ض	ي	ع	ف	ا	ر	م
ة	ر	ي	ا	ب	و	ك	ت	ب	و
ش	ي	ى	ت	ل	د	ف	ح	ا	ة
و	ث	ا	ا	ا	ن	ر	ا	ل	ي
د	ر	ر	ر	م	ف	ب	ف	س	م
غ	ب	ز	ف	ح	ر	ي	ت	ي	ل
م	ا	ي	ح	ل	ص	ت	ي	م	ا

حلول الشبكة السابقة: جاروش

عملية حسابية 465

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	−		٪		=	9
٪		X		X		
	X	3	X		=	81
+		٪		+		
27	٪		X		=	12
=		=		=		
38		6		31		

حلول الشبكة السابقة

19	X	3	٪	1	=	57
X		X		X		
4	X	20	−	9	=	71
٪		+		X		
2	X	9	X	3	=	54
=		=		=		
38		69		27		

شبكة العنكبوت 465

إعداد نعوم مسعود

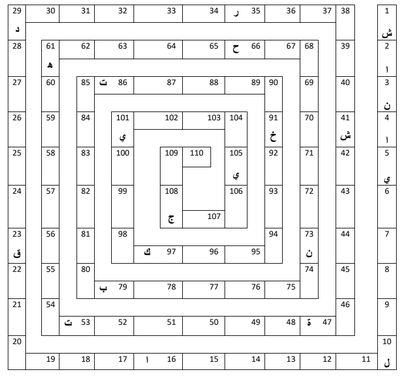

1 – 5 بلدة لبنانية في قضاء عاليه
4 – 14 دار أزياء فرنسية فاخرة
12 – 24 ممثلة مصرية ابنة ممثل مشهور راحل
23 – 29 رئيس دولة تونس
29 – 35 مدينة تركية
34 – 44 ممثل ومسرحي لبناني راحل
43 – 53 اعلامية لبنانية
53 – 64 كتاب فلسفي جدلي ألفه الفيلسوف والفقيه الاندلسي ابن رشد
63 – 73 كتاب ألفه البلاذري الذي كان من رجال البلاط العباسي
71 – 80 اديب فرنسي راحل اسمه الحقيقي هنري بيتو
79 – 83 مدينة مصرية
83 – 86 مدينة فرنسية
86 – 95 فرعون مصري
93 – 98 دولة اوروبية صغيرة
97 – 101 مواطن خليجي
100 – 105 مدينة ايطالية
104 – 108 مدينة فرنسية
107 – 110 جُحر الحيوان المفترس كالضبع والذئب

حل شبكة العنكبوت السابقة

مهياج – جيوفاني إنفانتينو – نوردوم سيهانوك – نوكو ألوفا – فاروق أبي اللمع – معرة النعمان – مانوس – سنجر – جرير – رومان رولان – لانسينغ – غروزني – نيلي – يوسف شاهين – نياغرا – رافائيل – ليدو – دودوما

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5168

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

وزير دفاع سوفياتي (1924-2020). كان عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

3+8+9+10+4 = يُستخرج من النفط ■ 11+7+8+4 = ماركة سيارات ■ 5+6+1+2 = مستعد بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: **لطفي العبدلي**

فنون تشكيلية

بين بيار كرم وهادي سي، يمتدّ النحت من صلابة الحجر وذاكرة الوجوه إلى قسوة الحديد وأسئلة الذكاء الاصطناعي. تجربتان مختلفتان تلتقيان عند الإنسان: جسده وذاكرته وهشاشته. الأولى تبحث عمّا تخفيه المادة من روح، والثانية تسأل عمّا سيبقى من الإنسان في عالم تتقدّم فيه الآلة

بيار كرم ينحت الذاكرة... وهادي سي يسائل المستقبل

من معرض هادي سي

ريما النحّال

يتّسع فضاء النحت لأشكال شتى من التعبير والمذاهب الفنية، تتراوح بين الكلاسيكيّ والأكاديمي، والتجريديّ الحديث. ويمكن أن تتجاور الأساليب والرؤى، سواء في فسحة عرض واحدة، كالسمبوزيوم، أو في أماكن عرض متباعدة. اختتم أخيراً في لبنان معرضا نحت: أوّل لبيار كرم يمثّل المنحى الأكاديمي الكلاسيكي ذا الإتقان الحرفيّ، وثانٍ لهادي سي في التوجّه الحداثيّ التجريديّ المفتوح على المعاني المقلقة للإنسان المعاصر.

بين الكلاسيكية وقلق الحداثة

جديد ابن بلدة عمشيت، بيار كرم، شاهدناه في الفريكة ضمن احتفالات الذكرى الخمسين بعد المئة لمولد الأديب أمين الريحاني، في حديقة متحفه الدائم، عارضاً منحوتات رأسية للريحاني بمقاسات عالية، فضلاً عن تماثيل لشخصيات معروفة، مثل مي زيادة وزكي ناصيف وجوزيف حرب ومارسيل خليفة وجورج شامي ورفعت طربيه ورياض تابت وآخرين، بالإضافة إلى منحوتات تجريدية كمنحوتة لامرأة عارية مقطوعة الرأس، أو ثانية لعارية مبتورة اليدين.

> التجريد لدى هادي سي لا يقودنا إلى شعور بالبرودة الهندسية

يجمع النحات بيار كرم بين الأصالة والحداثة على طريقته، فتصنيف أعماله ضمن مدرسة واحدة أمر لا يخلو من صعوبة. رغم كلاسيكيته التي تستمدّ جذورها من نحاتي عصر النهضة في أوروبا، إلا أنّ الطابع الحداثي لمنحوتاته مرئيّ بوضوح أيضاً، فبعضها فرّغ من أجزاء يُظهرها كأنها ناقصة. الإنسان لديه كائن يجمع البشريّ إلى الإلهي، والواقعيّ إلى الأسطوريّ. كأن إنسان بيار كرم في صراع دائم مع تناقضاته وكينونته الناقصة.

يبرع كرم في التقاط ملامح الوجوه، على نحو ما نرى مثلاً في المنحوتة الراسية للموسيقيّ مارسيل خليفة حيث يبدع في بعث الحياة في عينيّ الفنان ونظرته وكل ملامح وجهه الحيّة الجاهزة للنطق. في هذا الوجه إبداع كما في سائر الوجوه الأخرى التي لا يكتفي كرم بنحت ملامحها بل يدخل إلى عمق روحها وفرادتها.

الحجر بين الجسد والروح

تتوازن لدى بيار كرم المتانة الكلاسيكية ذات الحرفية العالية (هو خرّيج الأكاديمية الأوكرانية للفنون الجميلة عام 1992) والحداثوية المفعمة بقلق الإبداع. يغلب الخارج على الفئة الأولى، والداخل على الفئة الثانية، منحازاً في الحالتين إلى مادة النحت الأولى، الحجر، كأنه مأخوذ بافضليته وعراقته ونبله، بعيداً عن الطين الرخو إلا عندما يكون مطلوباً. يعشق الحجر وإن كانت مغامرته أشقى وأصعب. فالعمل على الوجوه المعروفة لا يرمي إلى إجادة الشبه فحسب، بل الدخول إلى عمق وجدان هذا الوجه وسماته الفردية، مصطاداً اللحظة المكثفة والمعبّرة عن صاحبها، انطلاقاً أحياناً من مجرّد صورة للشخصية الراحلة، كما هي الحال مع نحت وجه أمين الريحاني استناداً فقط إلى صوره. أمّا في المقلب الحداثيّ، فإنّ بيار كرم يرغب بين الحين والآخر في الإفلات من قيود الكلاسيكية نحو الأشكال المجرّدة. علماً أن تجريديته ليست صادمة ولا تلغي وضوح الشكل الإنساني (كما في منحوتتي العاريتين في مجموعة الفريكة) بل يحاول الاقتراب من جوهر الشكل وحقيقته. يعمل كثيراً في الاتجاه الثاني على تيمة المرأة العارية مقدماً جسدها بقامة آلة موسيقية ذات حين، أو بزوايا حادة حيناً آخر، ناقلاً منحوتته من جمال يونانيّ هادئ (كتمثال فينوس) إلى حركة معترضة تنهض عليها حرية الفنان المفتوحة على التأويلات الواسعة، على عكس الكلاسيكية المحافظة. لا يهمّه بين الكلاسيكية والحداثة سوى الحفاظ على درجة عالية من الصدق في العمل الفني، بعيداً عن السهولة.

من أعماله
بيار كرم

لا تبدو المادة في منحوتات بيار كرم صامتة على الإطلاق، بل كأنها تحمل ذاكرة تنتظر من يوقظها. لا ينحت المادة بقدر ما يُطلع كينونة كامنة فيها، سواء بالحجر أو بالرخام أو بالبرونز. الوجه والجسد لديه وعاء التجربة الإنسانية. في ذلك تكمن إحدى مفارقات تجربته النحتية، فهو ينطلق من معرفة أكاديمية راسخة بالنحت الكلاسيكي وبنية الجسد، لكنه لا يتوقف عند مجرّد محاكاة الواقع، باحثاً عمّا يتجاوزه. الحوار دائم بين الجسد والروح في منحوتات كرم. الجسد عنده ليس خاتمة المعنى بل بدايته ومنطلقه. لذا لا تنتهي مشاهدة منحوتة له عند النظر بل تمتدّ إلى الفكر وتستدعي التأمل والدخول إلى الفضاء النفسيّ الداخليّ. يدرك نحته أنّ الإنسان ذو بعد يتجاوز الجسد والشكل الخارجيّ، وأن الحجر يمكن أن يحمل أكثر من وزنه المادي. لذا تبدو أعماله كأنها محاولة مستمرة لجمع ما هو أرضيّ بما هو روحيّ. ينتمي بيار كرم إلى أولئك الفنانين الذين لا يتعاملون مع النحت بوصفه فناً للكتلة فحسب، بل للأثر أيضاً، أثر الإنسان في المادة، وأثر الزمن في الإنسان، وأثر المكان في الذاكرة. لا تبقى المادة مجرد مادة بل تصبح لغة إضافية للروح.

تبرز الذاكرة اللبنانية في تجربة بيار كرم بوصفها أكثر من موضوع. هي مناخ داخليّ، فالحرب والفقد والشهادة والهجرة والقرية ليست مجرد حوادث يمكن تمثيلها، إنما تجارب تترك ندوبها في الجسد الجمعي. هنا يؤدي النحات مهمة الذاكرة، أي حفظ ما يهدّده النسيان، ومنح الغائب حضوراً، وتحويل الوجع الخاص رمزاً تعرفه الجماعة. حين تدخل المنحوتة حيّزاً عاماً تغدو جزءاً من هوية المكان.

«أرواح صاعدة»... الحديد في مواجهة اللاّ

مجموعة الفنان السنغالي الفرنسي هادي سي التي عرضت أخيراً في «غاليري صالح بركات» تحت عنوان «أرواح صاعدة»، كانت كناية عن منحوتات من حديد صدئ وفولاذ لامع تدور حول تيمة التعايش بين الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي، مع الانحياز إلى فكرة بقاء الإنسان في جوهر أيّ تقدم تكنولوجي، فالمنحوتات تعبّر عن أثر الذكاء الاصطناعي المتوقع على الإنسان، وتربط التقدم التقني بالذاكرة والخيال والعاطفة والإيثار، حفاظاً على قيم إنسانية مهدّدة في عالم متسارع التحوّلات.

في عدد من هذه المنحوتات المعدنية عناصر مترابطة وهياكل صناعية، ملتفّة على بعضها ومتضمنة نقاطاً خالية داخلها، فيمسي الفراغ جزءاً من بنيتها. تبدو المادة متأرجحة بين الفوضى والتنظيم، إذ تتعدد الخطوط والدوائر في تكوينات قاسية وحادة تزيدها المادة المصنوعة منها حدة وقسوة. فالإنسان هاجس الفنان هادي سي (مواليد بيروت 1964).

لا يروّض هادي سي الحديد كي يجعله جميلاً، بل يترك للمادة خشونتها وحدّتها وقدرتها على المقاومة. الحديد لديه غير مطواع ولينّ في آن، ومن هذا الصراع يولد الشكل. تبدو منحوتاته، من الوهلة الأولى، تجريدية، هندسية، صارمة ذات خطوط وأرقام وحروف وكتل وفراغات وتراكيب، كأنها خارجة من عالم الصناعة أو العمارة أو التكنولوجيا. إلا أن هذا التجريد لا يقودنا إلى شعور بالبرودة الهندسية، إذ يتضمّن الكثير من الأسئلة الإنسانية المعاصرة، في عالم أضحى فيه الفرد مهدّداً بأن يتحوّل إلى مجرد رقم. والحديد في هذه التجربة، أو الرؤية النحتية التركيبية، يحمل ذاكرته الخاصة، فهو معدن المدينة الحديثة، ومعدن التكنولوجيا والكمبيوتر والذكاء الاصطناعي. غير أنّه أيضاً مادة الحرب والدمار.

ماذا يبقى للإنسان؟

التعامل مع الحديد ليس تعاملاً مع مادة بريئة بل «مذنبة»، يعيد تشكيلها بما تحمله من آثار قوة وعنف وتقدم وتهديد وتدمير. منحوتة تبدو قوية موجهة إلى كائن ضعيف هو الإنسان. وفي هذا المعرض، يضعنا هادي سي أمام السؤال القديم الجديد نفسه: ماذا يبقى للإنسان حين تغدو الآلة قادرة على محاكاة بعض ما كان يظنّه خاصاً به؟ لكن الفنان لا يعادي التكنولوجيا بالمطلق، بل يبحث عن إمكان التعايش بينها وبين الإنسان. فهل تستطيع التكنولوجيا أن تتقدم من دون أن يتراجع الإنسان؟ سؤال يطرحه هادي سي بمادة الحديد، بأشكال مرنة وقاسية في الوقت نفسه.

أحوال الكوكب

تبريد الأرض على طريقة ماسك

حين يصبح المناخ مختبراً للرأسمالية

بينما تتسارع تداعيات التغيّر المناخي، يطرح إيلون ماسك حلاً يتجاوز خفض الانبعاثات: أسراب من الأقمار الاصطناعية للتحكّم في أشعة الشمس وتبريد الأرض. فكرة تستند إلى تصورات علمية، لكنها تفتح أسئلة أبعد من إمكان تنفيذها: هل تتحول أزمة المناخ إلى مختبر للمشاريع التكنولوجية العملاقة ومصالح أصحابها؟

علي سرور

تفاقمت أزمة التغيّر المناخي خلال الأعوام الأخيرة، لتدقّ ناقوس الخطر عبر تسجيل معدّلات احترار عالميّة قياسيّة. لكنّ موجات الحرّ القاتلة التي وصلت وبلاتها هذا الصيف إلى القارة الأوروبية، حاصدةً آلاف الضحايا، والفيضانات المتزايدة كتلك التي جرفت في لحظات أكثر من خمسة آلاف شخص في النيبال، لم تكن كافية لدفع الدول الصناعية الكبرى إلى كبح جماح انبعاثاتها الكربونية المسؤولة في جزء رئيسي عن الأزمة.

في خضمّ هذا المشهد، ووسط الاهتمام الشعبي في مختلف أرجاء المعمورة بالمستقبل المناخي «المجهول»، يواظب أغنى أثرياء العالم، إيلون ماسك، تقديم حلّه «السحري» لداء الاحترار العالمي، عبر تكنولوجيا فضائية تستقرّ بين الأرض والشمس، تسمح للإنسان التحكّم في درجات الحرارة.

الرجل الذي تقترب ثروته من قطع حاجز التريليون دولار أميركي، قرّر الإجهاز على حلول الأمم المتحدة ومقرّرات عشرات الاجتماعات للدول الصناعية الكبرى، بأنّ الحلّ الوحيد هو خفض الانبعاثات عبر التخلّي التدريجي عن استخدام الوقود الأحفوري، وصولاً إلى التحوّل الشامل إلى الطاقة النظيفة. ماسك لم تخفَ عنه الحقائق العلمية، ومن «المصادفة» أن يتلاءم الترويج لمسار زرع آلاف الأقمار الاصطناعية في الفضاء، مع مصالح شركته الرائدة في هذا المجال، «سبايس إكس». وبين تراكم المليارات في محفظة رجل واحد، والتدهور الخطير للمناخ على الأرض، يرتقي عشرات الآلاف سنوياً جرّاء الكوارث «غير الطبيعية» المتزايدة، من دون وجود أي بارقة أمل بمسار سياسي عالمي إصلاحي للخلل البيئي في الشكل، لكن الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي في المضمون.

العلم للترويج الرأسمالي

يمتلك إيلون ماسك إمبراطورية اقتصادية تمتدّ من السيارات الكهربائية والذكاء الاصطناعي إلى وسائل التواصل الاجتماعي والفضاء، وتبرز «سبايس إكس» في قلب هذه المنظومة بوصفها إحدى أهم شركاته وأكثرها ارتباطاً بمشاريع الأقمار الاصطناعية.

وبينما يحرص ماسك على تقديم نفسه بوصفه رجل التكنولوجيا المنشغل بمستقبل البشرية، وجد في منشور على منصّة «إكس» فرصة للترويج لفكرة «سرب دايسون الفائق الذكاء» باعتباره وسيلة لتبريد الأرض. وأيّد ماسك الفكرة، مقترحاً إطلاق أقمار اصطناعية ذكية إلى مواقع بين الأرض والشمس، يمكنها التحكم في كمية ضوء الشمس الواصلة إلى الكوكب، معتبراً أن ذلك قد يحلّ مشكلة الاحتباس الحراري لنحو مليار سنة.

ثم عاد ماسك في منشور آخر ليحذّر من أنّ الأحداث الانقراضية الكبرى تتكرّر على فترات زمنية طويلة، وأن التحوّل إلى الطاقة المستدامة وحده لن يكون كافياً لتجنّبها. وبالنسبة إلى صاحب أكبر أسطول من الأقمار الاصطناعية التجارية في العالم، رأى أنّ الحل يكمن في مشاريع هندسية فضائية وجيولوجية ضخمة للتحكم في درجات الحرارة، محذّراً من أن البديل قد يكون «النهاية الحتمية».

وحرص ماسك على توسيع نطاق انتشار أفكاره عبر الترويج المدفوع على منصّة «إكس»، قبل أن يعود ليحذّر من ضيق نافذة الوقت المتاحة أمام البشرية، وقد لا تتجاوز خمسين عاماً قبل أن تصبح خسارة المناطق الساحلية حول العالم أمراً لا مفرّ منه.

«سرب دايسون»

في عام 1960، اقترح الفيزيائي البريطاني فريمان دايسون فكرة بناء منظومة هائلة من المنشآت حول نجم للإفادة من طاقته. وتشمل فكرة «سرب دايسون» بواقعها الحالي مع تطوّر التكنولوجيا، نشر ملايين أو مليارات الأقمار الاصطناعية حول النجم، تكون مهمّتها التقاط ضوئه وتحويله إلى طاقة يمكن نقلها إلى مكان آخر. ويمكن استخدام هذه الطاقة لتشغيل المصانع، ومراكز الحوسبة، والمستوطنات الفضائية، أو أي نشاط آخر يحتاج إلى كميات ضخمة من الكهرباء.

لكن ماسك أعاد توظيف الفكرة لهدف مختلف، إذ تطرح نظريّته استخدام الأسراب الضخمة من الأقمار الاصطناعية للتحكّم في كميّة الطاقة الشمسية التي تصل إلى الأرض. وتحدّث عن وضع أقمار تعمل بواسطة الطاقة الشمسية في مناطق بين الأرض والشمس، إذ يمكنها إجراء تعديلات دقيقة في كميّة ضوء الشمس الواصلة إلى الكوكب، بما يشبه «مظلّة» عملاقة تحجب نسبةً صغيرة من ضوء الشمس وتخفض بالتالي الحرارة على الأرض.

يبني إيلون ماسك نظريّته على أفكار تتقبّلها قوانين الفيزياء. إلّا أنّها تصطدم بمعوقات تنفيذية شبه مستحيلة في غياب القدرات التصنيعية والتشغيلية التي تسمح بإطلاق وإدارة مليارات الأقمار الاصطناعية. إضافة إلى ذلك، تجتمع نظريّات دايسون وماسك على أنّ هذه المشاريع بحاجة إلى استخراج المواد الأولية من كويكبات أو كواكب أخرى، إلى جانب منشآت تصنيعية خارج الأرض، وجميع ذلك غير متوافر حالياً.

نظريّة الثراء الفاحش

يصف إيلون ماسك نفسه بـ «المهندس»، أو «رجل التكنولوجيا». لكن في الواقع، لم يجنِ مئات مليارات الدولارات عبر قدراته العلمية الابتكارية، فثروته لم تُبنَ على اختراع تقني واحد من صنعه، بقدر ما بُنيت على تأسيس الشركات والاستثمار فيها وتوسيعها. فالرجل رافق الركب الديمقراطي في الولايات المتحدة، مستفيداً من سياسته في دعم التحوّل إلى الطاقة النظيفة. وكان هذا الدعم سبباً رئيسياً في حفاظه على شركتي «تيسلا» و«سبايس إكس» وتطويرهما. على سبيل المثال، حصل ماسك في عام 2009 بُعيد الأزمة المالية العالمية، على قرض حكومي بدعم من الرئيس الأميركي حينها، باراك أوباما، بقيمة حوالى نصف مليار دولار بفوائد متدنيّة، إضافة إلى إفادته من سياسات التحفيزات الضريبية على السيارات الكهربائية.

ثمّ انتقل ماسك إلى المعسكر اليميني، مبرزاً عداءً شديداً لليسار الأميركي. لكن وفق مجلّة «فورتشون» الأميركية، أتى هذا التحوّل بعد خلاف مع إدارة جو بايدن، بسبب عدم إدراج «تيسلا» موظفيها ضمن النقابات العمّالية للحصول على حقوقهم كاملة. وبالفعل، وجد ماسك ضالّته بدعم دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية، إذ أسهمت شبكات العلاقات الجديدة في دفع ثروته إلى مستويات غير مسبوقة في التاريخ.

لذلك، يعدّ إيلون ماسك، وفق معايير الرأسمالية، من أنجح رجال الأعمال حول الكوكب. هو يحاول الآن الترويج لنفسه بالعالم التكنولوجي الذي يمتلك القدرة الخارقة على إنقاذ مناخ الأرض. لكنّ الحقائق تشير إلى أن إحدى أبرز قدرات ماسك لا تكمن في اختراع هذه التقنيات بنفسه، بقدر ما تكمن في قدرته الاستثنائية على بيع الوعود التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع واستثمارات. بينما يربط مستقبل الحياة على الأرض بتقنيّات غير متوافرة للحصول على مشاريع ضخمة من غير المضمون نتائجها، لا تزال «سبايس إكس»، رغم قدراتها الرائدة في هذا القطاع، غير قادرة على إيصال الإنسان إلى سطح القمر، ناهيك بالمريخ محطّ أماني ماسك.

> الفيضانات التي جرفت أكثر من خمسة آلاف في النيبال، لم تكن كافية لكبح جماح الانبعاثات الكربونية

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 2 أيلول 2026 العدد 5864

نبض المدينة

«48 ساعة» في بيروت: أفلام ولدت رغم الحرب

غادة حداد

على الرغم من الحرب والظروف الصعبة التي يعيشها لبنان، تعود مسابقة «مشروع فيلم في 48 ساعة» إلى بيروت هذا العام، بمشاركة 14 فريقاً يخوضون تحدياً سينمائياً يقوم على إنجاز فيلم قصير خلال 48 ساعة. وتُعلن مساء اليوم نتائج الدورة وتُوزَّع الجوائز على الفائزين في «غراند سينما» في فردان، بحضور لجنة التحكيم وضيوف من العاملين في القطاع السينمائي والفرق المشاركة.

وتضم لجنة التحكيم الممثل طلال الجردي، والمخرج إيلي فهد، ومديرة برنامج الأفلام في «الصندوق العربي للثقافة والفنون - آفاق» سولاي غربيّة. وتشمل الجوائز فئات عدة، من بينها أفضل فيلم وإخراج وممثل وممثلة ومونتاج وتصوير وصوت ونص، إضافة إلى جوائز مخصصة لأفضل استخدام للإكسسوار والشخصية والجملة الحوارية.

وسيحصل الفيلم الفائز في بيروت على فرصة تمثيل المدينة في النهائيات الدولية «فيلمابالوزا»، المقرر إقامتها في كوراساو في آذار (مارس) 2027. كما يحصل الفائز العام في النهائيات على فرصة عرض فيلمه ضمن «ركن الأفلام القصيرة» في مهرجان كان السينمائي.

مسابقة جابت مدن العالم

المسابقة السينمائية العالمية، التي تُنظَّم في أكثر من 200 مدينة حول العالم، تجمع صنّاع أفلام من الهواة والطلاب والمحترفين لإنتاج فيلم قصير خلال 48 ساعة فقط. ويتولى «معهد بيروت للأفلام» تنظيم النسخة البيروتية من المسابقة منذ عام 2011.

تقوم فكرة المشروع على جمع صنّاع أفلام من مستويات وخلفيات مختلفة، من المبتدئين والهواة وصولاً إلى المحترفين، لخوض تجربة صناعة فيلم تحت ضغط زمني شديد. غير أنّ عامل الوقت لا يشكّل التحدي الوحيد في المسابقة. عند انطلاق المنافسة، يُطلب من المشاركين الالتزام بمجموعة من العناصر التي ينبغي توظيفها في

أفلامهم، تشمل شخصية ومهنة، وإكسسواراً، وجملة حوارية، إضافة إلى نوع سينمائي يُسند عشوائياً إلى كل فريق. وفي نسخة هذا العام، يحصل كل فريق على نوعين سينمائيين قبل بدء فترة التصوير والإنتاج الرسمية.

وفي نسخة هذا العام، كانت العناصر المشتركة هي سليم أو سلمى محفوظ، أمين/ أمينة أرشيف، كشخصية، وجملة «شي نهار رح نفهم ليه»، ووردة أو باقة من الورود كإكسسوار.

وبعد تسلّم العناصر، تنطلق الفرق في سباق مع الزمن يمتد 48 ساعة، لكتابة أفلامها وتصويرها ومونتاجها، على أن تتراوح مدة الفيلم بين أربع وسبع دقائق. أما الأفلام التي تتجاوز المهلة المحددة، فتُستبعد من المنافسة الرسمية، مع استمرار عرضها ضمن البرنامج.

تردد بسبب الحرب

لدورة هذا العام طعم خاص، إذ تردّد المنظمون في المضي بالمشروع بسبب الحرب. وتقول المخرجة وإحدى منظّمات المشروع نور عقيقي، إن التحضيرات تبدأ عادةً في نيسان (أبريل)، إلا أنّ الحرب جعلت إقامة الدورة هذا العام موضع شك. وقبل نحو ثلاثة أسابيع من موعدها، اتُّخذ القرار بالمضي قدماً، وبعد التواصل مع المقر الرئيسي للمسابقة في الولايات المتحدة، قرر فريق بيروت «المخاطرة» وفتح باب المشاركة، على أن تُلغى الدورة في حال عدم وصول عدد كافٍ من الفرق.

لكن النتيجة جاءت مختلفة عن المخاوف، إذ تشكلت 14 مجموعة مشاركة، وتمكن 12 منهم من التسليم في الوقت المطلوب، وهو رقم كبير، ما يؤشر إلى استمرار رغبة السينمائيين اللبنانيين في صناعة الأفلام رغم الظروف المحيطة بهم. وتؤكد عقيقي أنّ السينما، في مثل هذه الظروف، يمكن أن تشكل مساحة للتعبير ومتنفساً يتيح للمشاركين الابتعاد، ولو مؤقتاً، عن الضغوط التي يعيشونها، والتعبير عن أنفسهم وبلدهم من خلال الفيلم.

مساحة للإبداع والتجربة

تشهد المسابقة كذلك مشاركة عدد من الفرق التي سبق أن خاضت التجربة في سنوات سابقة. ويشارك هذا العام نحو أربعة فرق لديها أكثر من خمس سنوات من الخبرة في 48 ساعة، من بينها فريق فاز في الدورة السابقة، ما يعكس حضور مجموعة من المشاركين الذين أصبحوا جزءاً من تجربة المسابقة ويعودون إليها لخوض تحدٍّ جديد.

في المقابل، تبقى المسابقة مفتوحة أمام الجميع، من الهواة والطلاب إلى المحترفين، ومن فريق مؤلف من شخص واحد إلى فرق كبيرة. كما لا تشترط امتلاك معدات سينمائية متخصصة، إذ يمكن إنجاز الفيلم باستخدام الهاتف أو أي معدات متاحة. وتشير عقيقي إلى أنّ بعض المشاركين الجدد يكونون قد خاضوا التجربة سابقاً ضمن فرق أخرى، قبل أن يؤسسوا فرقهم الخاصة، فيما يحصل المشاركون الذين يخوضون التجربة للمرة الأولى على نصائح وإرشادات تساعدهم على الاستعداد للمنافسة.

وهكذا، لا يقتصر تحدي «مشروع فيلم في 48 ساعة» على إنجاز فيلم خلال مهلة زمنية قصيرة، فهو يضع صنّاع الأفلام أمام اختبار لقدرتهم على الكتابة والتصوير والمونتاج والعمل الجماعي تحت الضغط، مع الحفاظ على مساحة واسعة للاختلاف والإبداع في مقاربة العناصر المفروضة عليهم.

على بالي

أسعد أبو خليل

لفتتني هذه الجملة الاستهلاليّة في مقالة للكاتب المعروف، سمير عطاالله»، في واحدة من مقالاته اليوميّة في «الشرق الأوسط» السعوديّة. أنقُلها بالحرف: «كنّا يومَها جماعة من الصحافيين العرب في الرباط للسلام على الملك الحسن الثاني». هذه الجملة تختصر المسيرة البائسة للصحافة العربيّة في نحو قرن. و«الشرق الأوسط» (التابعة للملك سلمان، منذ أن كان أميراً) صدرت كصحافة مُهاجرة في لندن. لا تصدّقوا ما يروّجه اللّبنانيّون أنّ الصحافة اللّبنانيّة تُهاجر طلباً للحريّة. الصحافة اللّبنانيّة المُهاجِرة أكثر استهتاراً بالحريّات من الصحافة المقيمة. أنتم صدّقتم أنّ الصحافة اللّبنانيّة تركت لبنان نحو مصر في مطلع القرن الماضي سعياً وراء الحريّة وهرباً من البطش التركي؟ أباطيل وأكاذيب. اللّبنانيّون في الإعلام المصري كانوا أكثر تملّقاً للعرش في القاهرة من المصريّين أنفسهم. وهناك صحافة مُهاجِرة من لبنان في مرحلة ثانية: مرحلة الحرب الأهليّة. ولا واحدة منها عبّرت عن الحريّة أو المهنيّة أو السعي نحو الديموقراطيّة. كل تلك المطبوعات المهاجرة تأسّست بمال مخابرات أو عائلات الدول الحاكمة. التضامن» و«الدستور» في لندن و«الوطن العربي» في باريس تبعت للعراق («الوطن العربي» غيّرت ولاءها بسرعة بعد احتلال صدّام للكويت عندما ابتاعها خالد من سلطان). و«الشرق الأوسط» و«الحياة» في لندن تبعتا لأميرَين من آل سعود. و«المستقبل» في باريس تبعت لرجل أعمال قبل أن تتحوّل نحو الإمارات ثم رفيق الحريري. سليم اللّوزي (من أوّل صحافيّي الهجرة إلى لندن) نشر «الحوادث» وال«إيفنتس» وكانتا تتبعان لجهات متعدّدة كانت سخيّة مع اللّوزي بسبب انتشار مجلّته آنذاك. وكان هناك مجلّة «سوراقيا» في لندن وكانت تنشر فضائح عن أمراء وأثرياء، بانتظار وصول المال للتوقّف عن نشر السلسلة. لماذا يذهب إعلاميّون لـ«السلام» على ملك أو رئيس؟ هل هي مهمّة الصحافي؟ يجب أن تكون مهنة الصحافة استجواب الحاكم أو إجراء مقابلة معه وأن يسائله. كلّ هذه المطبوعات كانت تنشر مقابلات ترويجيّة وكان الكثير يتلقّى هديّة مقابل التطبيل. صدّام كان يمنح الصحافي العربي الذي يُجري المقابلة معه سيّارة مرسيدس مع مبلغ كبير من المال. يعرفونهم بالاسم في العواصم العربيّة.

المفكرة

«سيّدات الضوء» في جبيل

■ تعود الفنانة اللبنانية جاهدة وهبي إلى خشبة المسرح من خلال عرضها «سيّدات الضوء» ضمن مهرجان «صدى المسرح»، يوم السبت 26 أيلول (سبتمبر)، في «ميتم الأرمن عش العصافير» في جبيل.

يجمع العمل بين الغناء والشعر والحكاية وفنون الأداء، وتستعيد وهبي من خلاله إرث عدد من الفنانات اللواتي صنعن حضورهن في عالم الفن وتركْن أثراً مستمراً في الذاكرة. وتصف وهبي العمل بأنه عودة إلى المسرح

«كما أحبّه: صوتاً، شعراً، وحكاية... وسحراً يولد فقط هناك». في «سيّدات الضوء»، تتتبع وهبي شغف مبدعات تركن بصمتهن بين الغناء وفنون الأداء، من خلال معالجة تجمع الموسيقى بالكلمة والأداء المسرحي، وتعد الجمهور بأمسية تتجاوز الحفل الغنائي التقليدي، واعدةً بليلة تستعيد فيها حضور المسرح بوصفه مساحة للغناء والحكاية والأداء، وباحتفاء بنساء تركن أثراً لا يخبو في تاريخ الفن.

«سيّدات الضوء»: السبت 26 أيلول (سبتمبر) – الساعة 8:00 مساءً - «ميتم الأرمن عش العصافير» (جبيل). للاستعلام: 09/540027

حكايات شهداء في «قطّافٌ جميل»

■ توقّع الكاتبة زينب محمد الضيقة مجموعتها القصصية الجديدة «قطّافٌ جميل»، في حفل يقام عصر السبت 9 أيلول (سبتمبر)، في الحديقة العامة لبلدية حزّين، بدعوة من «دار الولاء لصناعة النشر» و«الملتقى الثقافي اللبناني».

تضمّ المجموعة عشرين قصة قصيرة تستعيد فيها الضيقة حكايات شهداء بلدة حزّين البقاعية، منذ

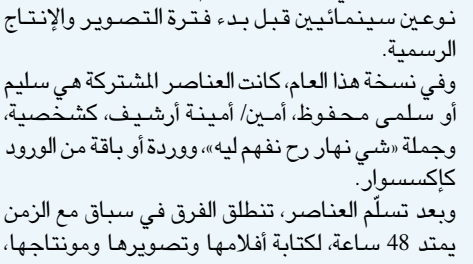

عام 1982 وصولاً إلى اليوم. تسرد الكاتبة تفاصيل الاستشهاد مع ما سبقها من حياة يومية، وعلى السمات الشخصية للشهداء وسلوكياتهم وعلاقاتهم بأهل البلدة والمحيطين بهم، وما تركوه من أثر في ذاكرة من عرفوهم. وتستند المجموعة إلى فكرة أن الشهيد لا يُختزل في لحظة موته، بل تبقى سيرته حاضرة من خلال تفاصيل حياته وأفعاله وذكراه بين الناس. ويتخلل حفلَ التوقيع عددٌ من الكلمات والمداخلات، بينها كلمات للكاتبة زينب محمد الضيقة، والنائب إيهاب حمادة، والشاعر والروائي سُدَيف حمادة، والإعلامي روني ألفا، وعميد المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية حسين رحّال، إلى جانب كلمتين لبلدية حزّين والقطاع الثامن في البقاع في «حزب الله».

توقيع «قطّافُ جميل»: السبت 5 أيلول (سبتمبر) . الساعة 5:00 عصراً . «الحديقة العامة لبلدية حزّين» (بعلبك). للاستعلام: 01/545133

نحو رؤية مستقبلية ضد «إسرائيل الكبرى»

■ بعنوان «رؤية مستقبلية في مواجهة التحديات في ظل توسّع مشروع إسرائيل الكبرى»، ينظم «مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي» لقاءً حوارياً مع الباحث والكاتب نسيب حطيط، مساء الإثنين 7 أيلول (سبتمبر)، في مقر المركز على طريق المطار الجديد.

ويأتي اللقاء في سياق النقاشات التي تتناول التحولات السياسية والأمنية في المنطقة، وانعكاساتها على لبنان، في ظل استمرار الحرب والتوتر على الحدود الجنوبية، وتصاعد النقاش حول المشاريع الإسرائيلية لإعادة رسم موازين القوى والجغرافيا السياسية في المنطقة.

يشكل اللقاء مساحة للنقاش حول كيفية التعامل مع المرحلة المقبلة، والخيارات السياسية والاستراتيجية المتاحة، إضافة إلى تداعيات هذه التحولات على لبنان والمنطقة.

«رؤية مستقبلية في مواجهة التحديات في ظل توسّع مشروع إسرائيل الكبرى»: الإثنين 7 أيلول (سبتمبر) - الساعة 5:00 مساءً . «مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي» (طريق المطار الجديد).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com